الأمم المتحدة A/54/PV.24

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٢٤
الاثنين، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باعلي (الجزائر).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب وبالمسنين والمعوقين والأسرة: متابعة للسنة الدولية لكبار السن

(أ) تقرير الأمين العام (A/54/268)

(ب) مشروع قرار (A/54/L.6)

السيد إنخسيخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): يعتقد وفد بلدي أن الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن - بموضوعها الأساسي "نحو مجتمع لكل الأعمار"، وعشية الألفية المقبلة - حدث ذو أهمية خاصة. والأمم المتحدة ومنظماتها ذات الصلة، والدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية - وباختصار المجتمع الدولي كله - تحتفل بشكل نشط بهذه السنة باتخاذ تدابير ملموسة لإحداث تغيير فيما يتعلق بالمسنين اليوم وفي السنوات المقبلة. وهناك أسباب لها ما يبررها لهذا.

على سبيل المثال، ووفقا للأمم المتحدة، يبين اتجاه النمو السكاني أنه بحلول عام ٢٠٢٥، سيكون عدد سكان العالم قد وصل إلى ٨,٢ بلايين نسمة، ووصل عدد المسنين إلى ١,١ من البلايين، مشكّلا بذلك نسبة كبيرة من سكان العالم. وهذه الظاهرة ينبغي الترحيب بها باعتبارها علامة على أن متوسط الأعمار المتوقعة ومستويات المعيشة بشكل عام في تزايد، وإن كانت، للأسف ليست بشكل متساو في كل أنحاء العالم.

وتأثير هذه الظاهرة على الظروف الاجتماعية-الاقتصادية للمجتمعات يمثل بالفعل تحديات للحكومات. واستجابة لهذه الظاهرة وتلك التحديات قررت الجمعية العامة الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن، وهدفها الأساسي هو زيادة الوعي بالصورة الديمغرافية العالمية السريعة التغير بتحدياتها، ولوضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات مناسبة على الأصعدة الوطنية، ودون الإقليمية، والإقليمية والدولية.

ووفد بلدي ينتهز هذه الفرصة ليثني على الأمانة العامة للعمل الذي قامت به حتى يمكن الاحتفال بهذه

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-86032
9986032

السنة احتفالا له مغزى. ونحن نلاحظ مع التقدير تقرير الأمين العام الشامل (A/54/268)، الذي يوفر لنا استعراضا واضحا للتقدم المحرز في مجال معالجة المسائل المتصلة بالشيخوخة والتحديات التي تكمن أمامنا. ويبرز التقرير الأنشطة المضطلع بها على كافة المستويات.

إن النقاط البارزة في مشاورة الخبراء المعنية بوضع إطار للسياسات العامة من أجل إقامة مجتمع لكل الأعمار والمرفقة بالتقرير، تحاول أن تقدم هيكلا ممكنا جديدا للشيخوخة، يجمع بين الفكر الاستراتيجي والتدابير العملية. ونحن نعتقد أن الحكومات والمنظمات المختصة ستجد هذه الوثيقة ليست مشوقة ومثيرة للفكر فحسب وإنما أيضا مفيدة تماما.

منذ زمن سحيق والمنغوليون يبجلون المسنين منهم. وقد وجد هذا تعبيرا في مقولتنا المعروفة "تعاليم المسنين لا تقدر بثمن". ولهذا فإن دستور منغوليا يورد إشارة خاصة إلى المسنين. ويذكر أن كل مواطن في منغوليا له الحق في تلقي مساعدة مالية ومادية عند كبر سنه. وهذا الحكم من الدستور يوفر أساسا قانونيا لرعاية كبار السن.

إن سكان منغوليا من صغار السن نسبيا. فالمسنون يشكلون حوالي ٨ في المائة من السكان. ومع ذلك، فإنهم بحاجة إلى اهتمامنا ورعايتنا الخاصين، وخصوصا اليوم. والسبب هو أن منغوليا، شأنها شأن بلدان أخرى كثيرة تمر بتغيرات جوهرية، تتصارع مع تحديات الفترة الانتقالية.

وفي منغوليا سُرعت إصلاحات السوق على نحو جسور بتحرير التجارة والأسعار، وخصخصة القطاع العام على نطاق واسع، وغير ذلك من التدابير الاقتصادية. ومع ذلك، فإن عملية الإصلاح لم تكن خالية من المصاعب. وهذه المصاعب تؤثر تأثيرا مباشرا على معيشة شعبنا، وبخاصة معيشة المسنين وقطاعات المجتمع الضعيفة الأخرى. وقد انكمش دخل المسنين، أي معاشاتهم، انكماشا هائلا يرجع إلى التضخم وارتفاع الأسعار. وتبلغ المعاشات حد الكفاف، أو ما هو أدنى منه، مما يجعلها غير كافية للوفاء بالاحتياجات الأساسية للحياة الطبيعية. ورغم زيادة المعاشات في الماضي، فإن التضخم وارتفاع الأسعار سرعان ما استوعباها. وتفكر الحكومة الحالية في مواصلة زيادة المعاشات.

ومراعاة للحالة الصعبة التي يعيشها كبار السن، تتخذ الدولة والحكومة بعض التدابير القانونية والإدارية للتخفيف من أعبائهم. فتتحمل الحكومة تكاليف التأمين الصحي لكبار السن، فضلا عن تكلفة سفرهم لمسافات طويلة طلبا للعلاج الطبي. وفضلا عن ذلك، يحق لكبار السن الحصول على قروض ميسرة لتحسين ظروفهم السكنية. ومن يعيشون في العاصمة يعفون من رسوم التنقل بالحافلات. ونتيجة للخصخصة، ينتفع كثيرون من كبار السن في الريف بخصخصة المواشي. وتقدم الرعاية والحماية الخاصتان لمن يعانون من الوحدة ولغير القادرين على الحياة المستقلة. فيودعون في مراكز للرعاية الخاصة وتقدم لهم الوجبات والملابس مجانا. إلا أن هذه التدابير لا تكفي لتخفيف أعباء كبار السن. وما زال هناك الكثير مما يجب عمله.

واحتفالا بالسنة الدولية لكبار السن، أعلنت حكومة منغوليا عام ١٩٩٩ السنة الوطنية لكبار السن، وهي تتخذ تدابير ملموسة لمعالجة المشاكل التي يواجهونها في منغوليا. وبالتالي، أنشئت لجنة وطنية واعتمدت خطة وطنية ومحلية شاملة يجري تنفيذها. ويجري أيضا، وعلى نطاق واسع، الترويج للسنة والأنشطة الأخرى ذات الصلة، من خلال وسائط الإعلام الجماهيري.

وقد بدأت حكومة منغوليا مؤخرا البرنامج الوطني للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٤ للرفاه الصحي والاجتماعي لكبار السن. وإحدى طرق تحسين مستويات معيشة كبار السن، إتاحة فرصة واقعية للعمل بعد التقاعد، مما يمكّن كبار السن من كسب دخل إضافي. والتعديلات التي أدخلت مؤخرا على القوانين التشريعية الرئيسية الموجهة توجيها اجتماعيا تهيئ بيئة قانونية وإدارية أكثر مؤاتاة، كما أنها تتيح الظروف المناسبة لتعزيز الرفاه الاجتماعي وتوسيع مصادر الدخل لكبار السن. وفضلا عن ذلك، أدرجت الحكومة في الميزانية بعض المساعدات المالية لكبار السن المنخرطين بنشاط في المشاريع التجارية والتعاونيات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ورغم كل الدعم الذي تقدمه الحكومة وبعض المنظمات غير الحكومية لكبار السن، فمن المؤسف أنهم ما زالوا يعانون من الفقر أشد المعاناة. وسيتطلب التخفيف الحقيقي من مصاعب كبار السن بعض الوقت والكثير من التقدم الاقتصادي. ومع ذلك، فالاحتفال بالسنة الدولية يساعد من بعض الجوانب على تقليل المصاعب

وزيادة الوعي بالمشاكل الموجودة والتحديات التي تنتظرنا.

واحترام المسنين من السمات المميزة لثقافتنا ومجتمعنا التقليديين. فنحن نحترم ونقدر دائما الأدوار البنّاءة التي يضطلع بها كبار السن في المجتمع، بما فيها دورهم في الأسرة، والمنظمات، والسياسات، والرفاه. وكما أشار الأمين العام في تقريره، تتخذ منغوليا إجراءات تستهدف الاستفادة بشكل ملائم من مهارات المتقاعدين وحكمتهم. فضلا عن تشجيع كبار السن على تشاطر خبرتهم في الحياة وفي العمل مع الجيل الأصغر.

وأخيرا، فإن وفد بلادي، بوصفه أحد مقدمي مشروع القرار المعني بهذا البند، يعرب عن أمله في اعتماده دون تصويت، كما كان الحال بالنسبة لقرارات مماثلة اتُخذت في السنوات السابقة.

السيد شين غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): يؤيد وفد الصين البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد اتخذت الجمعية العامة في عام ١٩٩٢، في دورتها السابعة والأربعين، قرارا بتسمية سنة ١٩٩٩ السنة الدولية لكبار السن. وكان ذلك مؤشرا على حقيقة أن مشكلة شيخوخة السكان أصبحت قضية عالمية رئيسية تجتذب اهتماما وانتباها واسعين من المجتمع الدولي. ومما يثلج صدورنا أن نلاحظ أن الأمم المتحدة في السنوات التي تلت عقد الجمعية العالمية للشيخوخة في عام ١٩٨٢، اتخذت سلسلة من الخطوات الإيجابية التي ساعدت على جعل المجتمع الدولي يولي المزيد من الاهتمام لقضية شيخوخة السكان. وقرار الأمم المتحدة بجعل آخر سنة في الألفية السنة الدولية لكبار السن، واضطلاعها بالأنشطة ذات الصلة على مختلف المستويات في جميع أنحاء العالم، لهما أهمية كبرى في مواصلة اجتذاب انتباه العالم كله لقضية الشيخوخة. وهما يتيحان زخما قويا للبلدان في جميع أنحاء العالم لكي تبذل الجهود لمعالجة القضية، ولتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن.

ونتيجة للتقدم المحرز في الصين في المجالات الاقتصادية، والعلمية، والتكنولوجية، والتعليمية، والثقافية، والصحية، وتحسين مستويات معيشة الشعب الصيني، ارتفع متوسط العمر المتوقع للشعب الصيني، ووصل الآن إلى حوالي ٧٠ سنة. وبالتالي يرتفع كل من العدد المطلق للمسنين الصينيين، والنسبة المئوية لمجموع سكاننا المسنين. ومن المتوقع أنه بحلول عام ٢٠٢٠ سيوجد في الصين ٢٣٠ مليونا من كبار السن، يشكلون ١٥,٦ في المائة من إجمالي عدد السكان. ومن المتوقع أن يستمر حجم السكان هذا في الزيادة، فيصل إلى ٤١٠ ملايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. وعندئذ، سيشكل المسنون ٢٧,٤ في المائة من إجمالي عدد السكان. وهذا يعني أن شخصا من كل أربعة أشخاص سيكون مسنا.

وهذا العدد الضخم من المسنين، ونموه السريع، يشكلان تحديا عنيفا لبلد، كالصين، لم يصبح اقتصاده بعد متقدما بمعنى الكلمة. وتعطي حكومة الصين هذه القضية أولوية قصوى، وتتخذ الإجراءات اللازمة في مجالي التشريع والرفاه الاجتماعي. فرسمنا خطة العمل الإنمائية المعنية بالشيخوخة في الصين. ووضعنا في هذه الخطة أهدافا محددة لعملنا لكي نضمن دعم المسنين، وحصولهم على الرعاية الطبية، وإسهامهم في المجتمع، وانخراطهم في التعلّم مدى الحياة، وتمتّعهم بحياة سعيدة.

ويتبلور تدريجيا نظام للرفاه الاجتماعي يناسب ظروف الصين. ويجمع هذا النظام بين دور الحكومة، والمجتمع المحلي، والأسرة، والفرد. وقد نجحنا إلى الآن في تجربة هذا البرنامج.

لقد أيدت الحكومة الصينية بقوة قرار الأمم المتحدة الذي يسمي هذه السنة السنة الدولية لكبار السن. وأيدنا أيضا القرارات الأخرى ذات الصلة، الصادرة عن هذه المنظمة. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وبالنيابة عن مجلس الدولة والرئيس جيانغ زمين، وجّه نائب الرئيس، هو جين تاو، خطابا إلى الأمة بأسرها تم بثّه على شاشات التلفزيون بمناسبة الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن. وقد ساعد هذا الخطاب على نشر الوعي العام بالسنة الدولية وبموضوعها "مجتمع لكل الأعمار".

وأصدر مجلس الدولة نشرة عُممت على الإدارات والوزارات التي تقع تحت سلطته، وعلى الحكومات المحلية بمختلف مستوياتها، يدعوها فيها إلى تنظيم أنشطة احتفالية لهذه المناسبة. والاستجابة حتى الآن كانت نشطة للغاية. فعلى مستوى الدولة، اضطلعت لجنة الصين الوطنية المعنية بالمسنين، وهي الوكالة المختصة بتنسيق هذه الأنشطة، بدور فعال في هذا الصدد. كما

قام عدد كبير من المنظمات الوطنية والمحلية وغير الحكومية ومنظمات المسنين ووسائط الإعلام والعديد من الرابطات الخاصة بتنظيم أنشطة احتفالية. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة الصينية جاهدة على إعداد تقرير جمهورية الصين الشعبية عن المسنين، وستقدمه في القريب العاجل إلى الأمم المتحدة. وسيذكر التقرير بمزيد من التفصيل الأنشطة الاحتفالية التي نظمتها الصين للسنة الدولية.

تقترب البشرية من ألفية جديدة سيصبح فيها تقدم السكان في السن من القضايا الاجتماعية الرئيسية. وهي مسألة معقدة بوجه خاص بالنسبة للبلدان النامية. ونحن نناشد الأمم المتحدة أن تتخذ المزيد من التدابير الهادفة، بغية إثراء وتعزيز عمل هيئات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، لتقديم المزيد من المساعدة والدعم التقنيين للبلدان النامية ولا سيما البلدان التي تتزايد فيها أعداد المسنين من السكان بمعدل متسارع. ونحن واثقون من أن البشرية، بفضل تضافر جهود المجتمع الدولي قاطبة، ستتوصل حتما إلى مجتمع لكل الأعمار.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): يسعدني أن أتحدث اليوم في هذه المناسبة الجليلة، ألا وهي الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن، ليس فقط انطلاقا من العرفان بالجميل لمَن قدموا خبراتهم وسخَّروا إمكانياتهم، بل وحياتهم، لخدمة مجتمعاتهم، وإنما أيضا إيمانا بأن عطاءهم المستمر وما اكتسبوه من خبرات في السابق يساهم أكبر الإسهام في استشراف المستقبل. وأود، في هذا المعرض، أن أؤيد البيان الذي ألقاه اليوم سفير غيانا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لا شك أن الرعاية المتكاملة لكبار السن هي هدف سام ومنشود تسعى مصر إلى تحقيقه، سواء كان ذلك من خلال مؤسساتها الرسمية أو الأجهزة التابعة لها، أو كان من خلال دعم العمل التطوعي للمنظمات الأهلية، أو من خلال تعزيز وتفعيل دور الأسرة المباشرة أو الأسرة البديلة في رعاية وكفالة المسنين. وقد أدت زيادة الوعي والرعاية الصحية لكبار السن بالفعل إلى زيادة فرص بقائهم على قيد الحياة لأعمار أطول من ذي قبل، مما نتج عنه زيادة مطردة في أعداد المسنين بالنسبة لبقية الفئات العمرية في المجتمع المصري. وتشير الإحصاءات، في هذا الصدد، إلى تقارب نسبة المسنين من الجنسين. وهنا أود الإشارة إلى أننا في مصر نأخذ بمعيار العمر كمعيار موضوعي لتحديد مَن هُم المسنون، وليس بمعايير شخصية، كاعتبارات الشيخوخة، بما قيد يصاحبها من مظاهر مرضية أو اجتماعية. وهو ما يمكن أن يختلف مع ما تأخذ به بعض الدول الأخرى. ومن هنا، يعتبر المُسن في مصر هو من تخطَّى عمره الستين عاما.

ترتكز الدولة المصرية في تنفيذ سياساتها الرامية إلى توفير حياة كريمة للمسنين على العقيدة الدينية السمحة المتأصلة في المجتمع المصري منذ فجر التاريخ، والقيم الاجتماعية الراسخة فيه. وتستخدم الدولة المصرية في تنفيذ سياستها عدة أدوات، من أهمها التنسيق بين المؤسسات التي يمكن أن يكون لها دور أساسي أو مساعد في تقديم خدمات وأنماط من الرعاية أو الدعم للمسنين، أملا في تعظيم عائد سياستها الاجتماعية في هذا المجال.

وتدعم الحكومة المصرية، ممثَّلة بوزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية، العمل المدني والتطوعي، سواء بتقديم المساهمات المالية للجمعيات الأهلية، أو بتقديم الدعم الفني اللازم من أجل إشراكها في الخطة الشاملة لرعاية المسنين. كما تقوم مصر بحملة واسعة من أجل توعية المسنين بحقوقهم. وفي هذا الإطار، يتم إعداد بيانات مصنَّفة لكبار السن، بالإضافة إلى تجميع التشريعات الخاصة بهم لتيسير الرجوع إليها.

وتستعين الحكومة كذلك بالخبراء والمتخصصين في مجالات الصحة النفسية للمسنين، لتأهيل الفرد لاستقبال مرحلة التقاعد برضا نفسي واجتماعي. كما يتم تطوير وتحديث الخدمات التي تقدمها الحكومة إلى فئات المجتمع المختلفة، وخاصة في مجال رعاية كبار السن، حيث تم نشر مكاتب خدمة المسنين بمنازلهم، والتوسع في إقامة دور المسنين الحديثة لغير القادرين على خدمة أنفسهم صحيا وماديا. وتحت شعار "نحو مجتمع لكل الأعمار"، يتم حاليا تنفيذ برامج للربط بين جيل الشباب وجيل المسنين، بهدف تحقيق مبدأ تواصل الأجيال من خلال الأنشطة المشتركة التي تسمح بتفاعل واندماج المراحل العمرية المختلفة.

وانطلاقا من الاهتمام بقضايا المسنين على المستوى الدولي، شاركت مصر المجتمع الدولي في احتفالاته بالسنة الدولية لكبار السن، بأن وضعت الحكومة المصرية خطة تم إنجازها بالكامل على مدار عام انتهى في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. فقد تم التعريف بالسنة الدولية لكبار

السن في جميع وسائط الإعلام - السمعية والبصرية والمقروءة. وتم إصدار طابع بريدي تذكاري بمناسبة السنة الدولية، كما تم إصدار دليل الخدمات المتاحة لأرباب المعاشات وكبار السن. وقد نظمت الحكومة ندوات لمناقشة الأوضاع الراهنة للمسنين ومشكلاتهم الطبية والنفسية والاجتماعية، بالإضافة إلى تناولها للدور الفعال الذي يقوم به المسنون أنفسهم في تنمية المجتمع عن طريق دعم الأسرة باعتبارها نواة المجتمع، وغير ذلك من المجالات التي يساهم فيها المسنون بحصيلة خبراتهم.

مما لا شك فيه أن الجهود الوطنية لا تستطيع أن تعمل في فراغ؛ وإنما يلزمها، لكي تؤتي ثمارها، تحقيق بيئة دولية مؤاتية، تدعمها الخبرة الفنية، بالإضافة إلى الموارد المالية. ولا يفوتني، في هذا الصدد، أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على التقرير الذي أعده تحت عنوان "السنة الدولية لكبار السن، ١٩٩٩: الأنشطة والموروثات" والمتضمن في الوثيقة A/54/268. لقد تعرض التقرير لجهود منظومة الأمم المتحدة التي تعكس المكانة المتقدمة التي يتمتع بها المسنون على خطة التنمية الدولية. وهنا نلحظ، وبتقدير، أن التقرير قد ركز على أربعة مجالات ذات صلة وثيقة برفاهية المسنين، وهي: وضع المسنين، وتنمية الفرد على مدى حياته، والعلاقات بين الأجيال، وتقدم السن والتنمية.

وفي هذا العرض أود الإشادة بالدور البناء الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في هذه المجالات من تنظيم ندوات وتقديم مساعدات مالية وفنية للدول. ومن هذا المنطلق أيضا فإننا نطالب باستمرار تلك الجهود التي لا يمكن للدول بدونها الوصول بخططها القومية إلى أرفع مستويات الأداء.

لا تكتمل البيئة الدولية المؤاتية والمنتجة إلا بتضافر الجهود وتوافر الإرادة بين مكونات المجتمع الدولي للدول والمنظمات. وبالإضافة إلى جهود الأمم المتحدة كإطار للتنسيق والعمل المشترك والتي ترحب بنشاطاتها في هذا المجال يقع على الدول فرادى عبء إمداد هذا الجهد الجماعي بالعناصر المادية والفنية اللازمة لتفعيله. وهنا تجدر الإشارة إلى ما تعانيه الدول النامية من الآثار السلبية المترتبة على ظاهرة العولمة مما يعوق تنفيذها لخطط التنمية ورفع مستوى معيشة مواطنيها وفي عالم تتسع فيه الفجوة بين الغني والفقير بحيث يزداد الغني ثراء ويمعن الفقير في العوز. وهنا يكتسب التعاون الدولي بعدا إضافيا يضع الدول الأكثر قدرة أمام مسؤولياتها حتى لا يتهتك نسيج المجتمع الدولي. وبالتالي، وفي ظل هذه الظروف المعوقة، يتعين على الدول المتقدمة أكثر من أي وقت مضى الوفاء بتعهداتها تجاه قضايا التنمية بما في ذلك الحفاظ على مستويات المساعدة الرسمية للتنمية.

السيد رحمن (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتمكن من المشاركة في جلسة الجمعية العامة هذه بشأن موضوع السكان المسنين الذي أثق بأنه يلقى اهتماما متزايدا منا جميعا. ويهنئ وفدي الأمم المتحدة على جهودها الدؤوبة التي لم تكل على مدى العقود الثلاثة الماضية والتي توجت بتسمية هذه السنة، سنة ١٩٩٩، بوصفها السنة الدولية لكبار السن. وانه حقا نداء حسن التوقيت لإيقاظ المجتمع الدولي كي يحقق نقلة نموذجية وتغييرا في الرأي بشأن هذه القضية الهامة المتمثلة في الظاهرة الناشئة بالنسبة للأفراد الذين يعيشون في حياة أطول، والمؤدية إلى الاتجاه التصاعدي المتزايد للمسنين في سكان العالم.

وقد أدى تمكين المرأة مع التوسع في الوصول إلى التعليم والتوظيف، ومجيء العلم والتكنولوجيا وتحسينهما للرعاية الصحية وأساليب الحياه، إلى نقلة ديمغرافية عالمية في انخفاض معدلات الوفاة والخصوبة، بينما يظل العمر المتوقع يزداد باستمرار. وتقدم هذه الظواهر مجموعة جديدة من التحديات والفرص لجميع الأمم. وتتطلب آثارها على سياسات الاقتصاد الكلي وعلى التنمية الاجتماعية والمستدامة، بالرغم من وضوحها، مزيدا من الدراسة والتحاليل المتعمقة والمتكاملة.

واحتياجات كبار السن أساسا هي نفس احتياجات الأجيال الأخرى: الغذاء والمأوى والأعمال والتعليم وحماية الحقوق القانونية. ومع ذلك فإنهم يحتاجون أيضا إلى الفرص ونظم الدعم لتمكينهم من التمتع بإدرار الدخل، والأمن الاجتماعي، والرعاية الصحية. والتحدي الماثل أمام الحكومات الآن هو كيفية إدماج وعكس هذه الاحتياجات الجديدة والكبيرة في مواردها المعتمدة وخدماتها وأطرها المؤسسية القانونية وأطرها الأخرى ذات الصلة.

ولا ينبغي إن ينظر إلى جيل كبار السن بوصفه رصيدا متناقصا حيث أنهم يستطيعون، بتطبيق مجموعة سليمة من السياسات، الاستمرار في أن يعيشوا حياة غنية ومفيدة ويسهموا في المجتمع بصورة إيجابية.

ولعله هناك اختلاف بالتأكيد في النهج والتصدي لهذا التحدي للسكان كبار السن من بلد إلى بلد، باعتبار أن كلا منها تحكمه مجموعة تقاليد وأعراف وقيم، ولكن الاهتمام الغالب المشترك هو تقديم الرعاية والمحبة.

والمجتمع الماليزي بمعتقداته الدينية المتأصلة وقيمه الاجتماعية الشرقية يقدم تقليديا الرعاية والمحبة إلى كبار السن. بيد أنه مع تمكين النساء، وارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية والتحضر، يوجد بالفعل انخفاض في عدد وحدات الأسر الكبيرة. وفي هذا السياق ربما يتعين على الحكومة، مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع ككل، أن تتدخل بنشاط.

وبحلول سنة ٢٠٠٠ سوف تقيم غالبية سكان العالم من كبار السن في المناطق الحضرية. وفي البلدان المتقدمة النمو سيكون حوالي ٧٨ في المائة من النساء المسنات و ٧٥ في المائة من الرجال المسنين في مناطق حضرية، بينما في البلدان النامية ستبقى غالبية الأشخاص كبار السن من الجنسين في المناطق الريفية. واليوم عندما وصل سكان العالم بالفعل إلى ٦ بلايين نسمة، يبلغ عمر شخص واحد من كل ١٠ أشخاص ٦٠ عاما أو أكثر. وبحلول عام ٢٠٣٠ سيكون هناك أكثر من ١,٤ بليون شخص تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاما، معظمهم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبحلول سنة ٢٠٥٠ شخص واحد من بين خمسة أشخاص، وبحلول سنة ٢١٥٠ شخص واحد من بين ثلاثة أشخاص سيكون عمره أكثر من ٦٠ عاما. وتستتبع هذه التوقعات الديمغرافية وجود حاجة ماسة إلى التعاون الفعال بين الحكومات والمؤسسات الدولية والمنظمات الخاصة لوضع خطة عمل متكاملة بما يكفل عدم استبعاد هذا القطاع من المجتمع، أو تهميشه أو جعله طبقة دنيا وإنما وضعه ضمن المسار الرئيسي للحياه الوطنية.

وفي ماليزيا يقدر أنه بحلول عام ٢٠٠٠ سيبلغ حوالي ٦,١ في المائة من السكان، أو ١,٤ مليون شخص سن ٦٠ عاما أو أكثر. وتفيد التوقعات الديمغرافية أن عدد كبار السن في ماليزيا سيرتفع بحلول عام ٢٠٢٠ إلى ٣,٢ مليون شخص، أو ٩,٥ في المائة من عدد سكانها. وفي سياق هذا الاتجاه السكاني صاغت الحكومة الماليزية بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ السياسة الوطنية بشأن المسنين. وتشمل السياسة، ضمن جملة أمور، احترام الذات والشرف والاعتماد على الذات، والمشاركة في الحياة، والرعاية والحماية؛ مع البحث والتطوير فيما يتعلق برفاه كبار السن بوصفهما الهدف الأساسي لاستراتيجيتها التي تتفق مع الفئات الخمس لمبادئ الأمم المتحدة للأشخاص كبار السن: وهي الاستقلال والمشاركة والرعاية والإشباع الذاتي والكرامة.

وتنفيذا لخطة العمل الدولية للشيخوخة التي اعتمدتها الجمعية العالمية للشيخوخة المعقودة في فيينا في عام ١٩٨٢، وافقت الحكومة الماليزية على إنشاء المجلس الإرشادي والاستشاري الوطني لكبار السن وخطة العمل المتعلقة بالسياسة الوطنية لكبار السن. وخطة العمل شاملة وتتضمن مقترحات للعمل، وكذلك برامج وأنشطة تحتاج إلى التنفيذ من قبل جميع الوكالات الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع والمجموعات والأفراد. وتغطي هذه البرامج والأنشطة التعليم والتوظيف والمشاركة في المجتمع، والرفاه، والنقل، والإسكان، وأنظمة دعم الأسرة، والصحة، والضمان الاجتماعي، ووسائط الإعلام والبحث والتنمية.

وما فتئت ماليزيا تحتفل باليوم الدولي لكبار السن كل سنة منذ عام ١٩٩١. وقد نفذت برامج كثيرة للاحتفال بهذا اليوم ولتسليط الضوء على قضية كبار السن، بهدف إثارة الوعي على المستوى المتعدد الأجيال من أجل النهوض بالمشاركة الفعالة والارتباط الشبكي.

وترى ماليزيا أن استعداد السكان بكاملهم للمراحل المتأخرة من الحياة جزء لا يتجزأ من إطار سياسة تنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

ورغم تمكين المرأة الذي زاد من فرص تعليمها وتشغيلها ومشاركتها في عمليات صنع القرار داخل أسرتها، وأدى بالتالي إلى زيادة الأسر المكتملة وانخفاض معدل الخصوبة ومعدلات الوفيات وارتفاع معدل العمر المتوقع، تتخذ ماليزيا خطوات فعالة لكي تكفل الحفاظ على الروابط والقيم الأسرية ولكي يستمر تحمل الأسرة مسؤولية رعاية كبار السن.

وماليزيا تشجع أيضا الأبناء على رعاية ذويهم من كبار السن. وهي قد خفضت منذ عام ١٩٩٢ الضرائب المفروضة عليهم. وفي إطار نظام المكافآت الجديد للقطاع العام، تشمل المستحقات الطبية للموظفين في القطاع العام آباءهم وأمهاتهم وتوفر الحكومة إما بمفردها أو بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المساكن لهذه الجماعة. وستراعي في تصميمات المساكن

المنخفضة التكلفة في المستقبل احتياجات الأسر الموسعة.

وستراعي أيضا خطة العمل في مجال تنفيذ السياسة الوطنية بشأن كبار السن خصائص السنة الدولية لكبار السن. ولأغراض العقد الأول من الألفية الجديدة، أنشأت حكومة ماليزيا المجلس الاقتصادي الاستشاري الثاني لماليزيا الذي يضم ١٥٠ عضوا يمثلون الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والهيئات المهنية والأقليات، وهو ما يتوقع أن تشمل إسهاماتهم في مجال وضع السياسات، تلبية احتياجات السكان كبار السن في سياق تنمية الموارد البشرية والاستفادة من العلم والتكنولوجيا والقضاء على الفقر وتطبيق الهندسة الاجتماعية وتحقيق الوحدة الوطنية.

وعلى الصعيد الدولي، تشارك ماليزيا بنشاط في المؤتمرات التي تتركز اهتماماتها على كبار السن. وآخر هذه المؤتمرات هو المؤتمر العالمي الرابع للاتحاد الدولي المعني بالشيخوخة المعقود في الفترة من ٥ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في مونتريال بكندا الذي شاركت فيه بالإضافة إلى احتفالها بالسنة الدولية لكبار السن.

وستواصل ماليزيا الإحاطة بالتغيرات التي تطرأ على خصائص وتوقعات كبار السن من قبيل حاجتهم إلى المزيد من الاستقلال في المجالين المالي والشخصي وكذلك في مجال تطوير علاقة تقوم على الاعتماد المتبادل بدلا من العلاقة التي تقوم على التبعية، فيما تضطلع به من تخطيط لصالح كبار السن. وتنظر الحكومة في الطلب الذي تقدم به اتحاد الخدمات العامة بشأن رفع السن الإلزامي للتقاعد من سن ٥٥ سنة، المطبق حاليا، إلى سن ٥٨ سنة. وتوجد الآن خطط لتوفير برامج لأغراض رفع مستوى مهارات كبار السن لكي تكفل لهم إمكانية أن يستمروا كجزء منتج من المجتمع، ومن أجل التخفيف من الضغوط المالية على الحكومة، هناك أيضا اقتراحات بشأن استحداث شبكة أمان للقطاع الخاص ونظام للرعاية الطبية لصالح هذه الجماعة.

إن موضوع السنة الدولية لكبار السن هو "نحو مجتمع لكل الأعمار"، ويعتقد وفدي أنه موضوع جيد. وبالنسبة لكل دولة من الدول في ظل هذا الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة ورأس المال البشري، لا تتناقص أبدا قيمة عنصر الجماعة المؤلفة من كبار السن. فإنهم يشكلون بالفعل رصيدا ثمينا يستحق إنصاف الأجيال لهم.

إن ماليزيا على ثقة من أن نداء الأمم المتحدة لأغراض التنبيه هذا سيوجه رسالة من الأمل وتحقيق الذات إلى المواطنين من كبار السن في العالم فيما يستعدون مع غيرهم من بقية سكان العالم البالغ عددهم ٦ مليارات نسمة لمواجهة تحديات القرن الجديد والألفية الجديدة.

السيد نغو كوانغ اكسوان (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): قبل سبع سنوات أي في عام ١٩٩٢، قررت الجمعية العامة أن تعلن عام ١٩٩٩ سنة دولية لكبار السن. ولا يدل هذا القرار على وجود رؤية واضحة لأغراض الترويج لمجتمع لكل الأعمار فحسب، بل يدل أيضا على التزامنا القوي بتحقيقها فيما ندخل الألفية الجديدة. والوقت الراهن هو الوقت المناسب لكي نفهم ما تم فعله ونتطلع إلى المستقبل لكي نرى ما الذي يمكن أن نفعله أيضا لكي ننهض بهذه القضية النبيلة.

وفي كل أنحاء العالم، لا تعتمد حالة الذين يبلغون سن الشيخوخة على تطورهم على الصعيد الفردي فحسب، بل تعتمد إلى حد كبير أيضا على السياسة الاجتماعية للدولة، والحالة الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد وللأسرة. ونظرا إلى عمر كبار السن وظروفهم الصحية، فإنهم ينتمون إلى جماعة سكانية لها احتياجات خاصة. وفي ظل ظروف صعبة من قبيل الأزمات الاقتصادية أو المالية أو التغيرات الاقتصادية والمالية فهم يزدادون ضعفا.

وفي بلادي، يمثل كبار السن ١٠ في المائة من عدد السكان. ومن التقاليد السائدة منذ قديم الزمن التي يعتز بها المجتمع في مجمله، احترام كبار السن ورعايتهم لأنهم يمثلون الحكمة المستمدة من الحياة. وفي إطار السياسة الراهنة للدولة ينظر إلى كبار السن بوصفهم جيلا أسهم إسهاما عظيما في تاريخ وطننا العظيم. ونتفاخر بهم أيضا لأنهم أنجبوا وربوا وعلموا الأجيال الأصغر منهم لكي يواصلوا العمل لخدمة قضية الدفاع عن الوطن وبنائه. وتنص المادة ٦٧ من دستورنا بوضوح على تقديم الدولة المساعدة لكبار السن. ووفقا للقانون بشأن الزواج والأسرة، تتحمل الأسر المسؤولية الأولى عن رعاية كبار السن. وتوفر الدولة من خلال آلياتها المحلية مساعدة محددة من قبيل توفير الدعم المالي والمساكن والرعاية الطبية. وللرابطة الفيتنامية لكبار السن، التي أنشأت قبل أربع سنوات، شبكة على مستوى البلديات تشمل ٩٠ في المائة تقريبا من البلديات في هذا البلد. إنها منظمة

جماهيرية من مهامها الأساسية تقديم المساعدة في مجال رعاية الحياة المادية والأدبية لكبار السن، وإشراكهم في الأنشطة السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي.

وفي هذا السياق الوطني، تبنت فييت نام بشكل كامل المفاهيم والاستراتيجيات التي ابتكرتها الجمعية العالمية للشيخوخة في عام ١٩٨٢ والتي نهتدي بها في الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، اعتمد رئيس الوزراء التعليمات المتصلة بالاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن في فييت نام. وفي إطار هذه التعليمات الحكومية، حددت الأهداف التي من المزمع تحقيقها في مجال التعريف بأهمية السنة الدولية وأهدافها واعتماد نظم وسياسات مستكملة في مجال رعاية كبار السن، وقد حددت هذه الوثيقة أيضا واجبات الوزارات المعنية وكذلك طرق التنسيق بينها.

وأنشئت لجنة قومية تتولى تنظيم السنة الدولية في فييت نام، يرأسها أحد نواب رئيس الوزراء, هذه اللجنة مسؤولة عن تنظيم برنامج لتعزيز الوعي بأهمية السنة الدولية على نطاق قومي، وكذلك فيما يتعلق بالانجازات التي حققتها الأبحاث الدولية والوطنية فيما يتعلق بالرعاية الصحية وغيرها من أنواع الرعاية للمسنين. وتقوم اللجنة بإدارة تنفيذ خطة عمل وطنية للاحتفال بالسنة الدولية، بغية النهوض بحياة سعيدة وسليمة ونافعة للمسنين في فييت نام، وتشجيع المسنين على المشاركة في الأنشطة العامة وتشجيع ومضاعفة الممارسات الجيدة والإنجازات الإيجابية للأفراد والمنظمات في رعاية كبار السن. وتنفيذ خطة العمل الوطنية يركز على ما يلي: الأنشطة التي تبين ما نكنه من احترام وحب لكبار السن؛ والرعاية الصحية والعلاج، ودعم دور كبار السن في كل أسرة وفي المجتمع كله والاستجابة لطلبهم بتنمية معارفهم والأنشطة الترفيهية وفقا لأعمارهم.

وخلال السنة الدولية أولت رابطة كبار السن في فييت نام أهمية خاصة لتشجيع أعضائها على جميع المستويات، على دراسة مشروع القانون الخاص برعاية كبار السن والإسهام في ذلك من خلال الرابطة؛ واستعراض وتقييم تنفيذ تعليمات رئيس الوزراء بشأن الاحتفال بالسنة الدولية؛ وإنشاء حركة قومية لكبار السن البارزين والإعداد لاجتماع وطني لكبار السن البارزين في جميع مشارب الحياة لانتخاب ممثلين عنهم لحضور مؤتمر الأبطال الوطنيين الذي تعقده الحكومة في أواخر عام ٢٠٠٠.

وعلى الرغم من القيود المالية الشديدة في ميزانية الدولة تحملت حكومة فييت نام نفقات البحوث الخاصة بكبار السن وسعت جاهدة لأن تحسن، خطوة بعد خطوة، الخدمات الاجتماعية الرئيسية لجميع المواطنين بمن فيهم المسنون. وحاولت الحكومة جاهدة أن تعزز وعي وإرادة كل فرد وأسرة ومنظمة فيما يتعلق بمسؤوليتهم عن حماية ورعاية كبار السن. وتم ذلك من خلال النظام التعليمي للدولة بالإضافة إلى برنامج الدعاية الذي اضطلعت به رابطة كبار السن. وبعبارة أخرى هناك شراكة قوية بين الحكومة والمجتمع من خلال المنظمات غير الحكومية التي تعمل من أجل رفاه كبار السن في فييت نام.

وبالنسبة للمستقبل، فنظرا للتغيرات السريعة في طبيعة ونطاق الشيخوخة ديمغرافيا، فإننا نشارك الرأي في أنه من الضروري زيادة تعزيز الاستثمارات في مجال التنمية البشرية مدى الحياة ودعم المؤسسات الاجتماعية العاملة في مجال الدمج فيما بين مختلف الأعمار. ومن المهم أيضا أن يمتد عملنا إلى الجيل الأصغر لتعزيز العلاقات فيما بين الأجيال المتعددة وتشجيع الصغار على أن يتجاوزوا القوالب التقليدية للمسنين وأن ينظروا بصورة أكثر إيجابية لعملية الشيخوخة وآثارها. وهناك مجال هام آخر هو تحسين البحوث وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالشيخوخة ونتوقع أن توفر لنا السنة الدولية لكبار السن الزخم اللازم للوصول حقا إلى مجتمع لكل الأعمار في القرن المقبل.

السيدة تاكامورا (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): قبل عام احتفلت الأمم المتحدة بافتتاح السنة الدولية لكبار السن. ولئن كانت هذه السنة قد أوشكت على نهايتها إلا أنه من المناسب أن نجتمع اليوم لنضفي الاحترام على الماضي ولنتخيل صورة المستقبل.

إن السنة الدولية لكبار السن وفرت لنا فرصة فريدة ودفعتنا إلى أن نولي اهتماما غير عادي للاتجاهات الديمغرافية المتغيرة في العالم وأن ننظر في الفرص والتحديات التي ظهرت نتيجة لذلك، وأن نتخيل عالمنا في الألفية المقبلة وأن نشجع على وضع معمر للشيخوخة، وأن نحفز القطاعين العام والخاص على السواء للمشاركة في وضع سياسة تقدمية واقتراحات برنامجية للمسنين.

ومن ثم فإننا نشكر الأمم المتحدة التي أتاحت لنا هذه السنة الخاصة.

ويسعدني أن أشير إلى أنه خلال السنة الدولية لكبار السن ركزنا بقوة على وضع سياسة أساسية وإجراء مناقشات لبرامج الإعداد للمسنين في القرن الحادي والعشرين. وفي تشرين الأول/اكتوبر الماضي احتفلت الجمعية الأمريكية للمسنين في مدينة نيويورك بالسنة الدولية لكبار السن. وفي كانون الأول/ ديسمبر سنحتفل في واشنطن العاصمة رسميا باختتام السنة الدولية بإقامة احتفال خاص ترعاه وزارة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة واللجنة الأمريكية للمسنين وغيرهما. ومع ذلك فإن سياستنا ومناقشتنا للبرامج سيستمران في المستقبل.

وفي شباط/فبراير الماضي أفاد وفدي أمام لجنة التنمية الاجتماعية عن مجموعة من الأنشطة الاتحادية للاحتفال بالسنة. فعلى سبيل المثال ستعقد وزارة العمل مؤتمرا وطنيا بشأن خدمة مجتمع كبار السن والعمالة. وترعى وزارة النقل مؤتمرا دوليا بشأن "النقل في مجتمع المسنين" تسبقه اجتماعات في دور البلديات لمختلف المجتمعات المحلية في جميع أنحاء الولايات المتحدة وكندا. ولقد شكلت إدارة الأغذية والأدوية الأمريكية لجنة خاصة على مستوى الوكالات لتقديم الأنشطة والمواد الإعلامية الخاصة لكبار البالغين.

بالإضافة إلى ذلك فإن اللجنة الاتحادية للسنة الدولية لكبار السن، التي ترأسها إدارة كبار السن في وزارة الصحة والخدمات الإنسانية في أمريكا، عقدت في حزيران/يونيه ندوة ضمت حوالي ٣٠٠ شخص من كبار المديرين من مختلف الفروع التنفيذية للنظر في آثار السياسة والبرامج في مجتمع يزداد عدد المسنين فيه بشكل سريع ووضعت هذه الندوة أساسا للنهوض بسياسة وجدول أعمال البرامج على المستوى الاتحادي في الولايات المتحدة خدمة للأفراد الأكبر سنا وعائلاتهم في القرن الحادي والعشرين مع التركيز بصفة خاصة على المسائل المتصلة بالأمن الاقتصادي والشيخوخة والمسنين العاملين، وتعزيز الصحة والرعاية الصحية، والعجز، والرعاية في المدى البعيد. وخلال الندوة أقمنا شراكات جديدة للتعريف بمساعينا في ميدان السياسة والبرامج في المستقبل. وستواصل هذه اللجنة الفريدة على نطاق الحكومة الاتحادية عملها في القرن المقبل لتشجيه الشراكة التعاونية المبدعة فيما بين الوكالات.

ورحبت المجتمعات المحلية في جميع أنحاء أمريكا ترحيبا صادقا بالسنة الدولية لكبار السن. وأعلن حكامنا الاحتفال بالسنة الدولية داخل ولاياتهم ووزع عدد من الوكالات المعنية بكبار السن في الولايات المختلفة مثل الينوي ونورث كارولينا وكاليفورنيا منشورات حافلة بالأفكار بشأن السنة الدولية كذلك وزعت مجموعات الكنائس الوطنية مثل مكتب أبرشية كبار السن في الكنيسة المشيخية وأبرشية كبار السن في اللجنة الميثودية المتحدة توجيهات مرجعية لجماعة المصلين من البالغين كبار السن. وكرست المنظمات الوطنية للمسنين وغير المسنين مؤتمراتها السنوية ونشراتها للسنة الدولية لكبار السن ولفكرة "صوب مجتمع لجميع الأعمار" وفي نيويورك وكاليفورنيا وميتشيغان وتنيسي صدرت إعلانات الخدمة العامة بشأن السنة الدولية وخصصت مواقع على شبكة الإنترنت لشرح أنشطتها. أما ساوث كارولينا فقد استخدمت الاحتفال طوال العام للتركيز على الإسهامات الخاصة لكبار السن في إثراء مدنهم وولاياتهم. أما الإدارة المعنية بكبار السن في بنسلفانيا فقد اشتركت مع الوكالات الموجودة في المنطقة والمعنية بكبار السن وغيرها من المنظمات والوكالات والإدارات الأخرى في بنسلفانيا في إقامة أكثر من ٥٠٠ مناسبة احتفالية خلال العام وقدمت إحدى الوكالات المعنية بكبار السن في المنطقة منحا خاصة للمدارس الخاصة والعامة لوضع برامج أو إقامة مناسبات احتفالية مشتركة فيما بين الأجيال. ووجدت الجامعات، والمستشفيات، والمدارس، والشركات الخاصة، ومراكز المسنين في كل أنحاء الولايات المتحدة طرقا مجدية للاحتفال بهذه السنة. وبطبيعة الحال، اشترك عدد من الولايات في المسيرة الترويجية العالمية التي نظمت قبل بضعة أيام فقط. وهذه ليست إلا أمثلة قليلة تدل على التزام الولايات المتحدة بأهداف السنة الدولية.

وبما أن السنة الدولية لكبار السن تقترب من نهايتها، فإننا نضع في اعتبارنا الحاجة إلى استمرار الزخم الذي بدأته تلك السنة. وسنواصل البناء على الدعم الذي يقدمه شركاء عديدون من القطاع الحكومي، وقطاع الصناعات الخاص، ومجتمع المؤسسات التي لا تستهدف الربح، ووسائط الإعلام، والمؤسسات الإقليمية، وهذا غيض من فيض. ولدينا حاجة عاجلة في الولايات المتحدة وعلى الصعيد العالمي إلى أن نعد دولنا لشيخوخة السكان، وأن نكفل حصول كل شعوبنا على فرصة كبيرة لتخطيط مسار العمل لتحقيق حياة أطول عمرا ونوعية محسنة لأسلوب المعيشة.

وفي الختام، أود أن أقتبس ما يلي من الكلمة التي ألقتها السيدة شلالا وزيرة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة في الندوة التي عقدناها في حزيران/يونيه الماضي وقالت فيها:

"وكما يبين لنا موضوع السنة الدولية، فإن مهمتنا تتمثل في المساعدة لبناء مجتمع من كل الأعمار - مجتمع نجد فيه أن مبادئ المشاركة والاستقلال وتحقيق الذات والشخصية والكرامة ليست مجرد مبادئ سامية، ولكنها أسلوب للحياة لكل مُسن أمريكي".

هذه هي أمنيتنا لجميع الأمم ولإخوتنا وأخواتنا الذين نتقاسم معهم كوكبنا.

السيد رام ساران (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري واعتزازي أن أشارك في هذه الجلسات العامة التي تعقدها الجمعية العامة لمتابعة السنة الدولية لكبار السن. وأود أيضا أن أعلن مشاركتي في تأييد بيان غيانا الذي ألقي باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد عمل المسنون لسنوات طويلة وبذلوا جهودا شاقة، وسيكون تجاهلهم من أسوأ أنواع القسوة. لا بد من إدماجهم في المجتمع وإشراكهم في كل جوانب العملية التنموية لدولنا. إن لديهم الكثير الذي يقدمونه ونحن بحاجة إلى تلقي الكنوز التي لديهم. ويتيح تحديد عام ١٩٩٩، سنة دولية لكبار السن الفرصة للمجتمع الدولي لكي يركز بشكل فعال على هذه الظاهرة التي لا مثيل لها، وهي ظاهرة شيخوخة السكان، وعلى آثارها على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية.

وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٥٠ من المتوقع أن يزداد العدد الإجمالي لسكان العالم بنسبة ٥٤ في المائة، وبنسبة ٢٤١ في المائة للأشخاص الذين يتجاوز عمرهم ٦٥ عاما، وبنسبة ٣٨٠ في المائة للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٨٠ عاما. وعلاوة على ذلك، تعيش أغلبية المسنين في البلدان النامية، ويقدر أن تتجاوز نسبة سكان هذه البلدان ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

وتواجه ترينيداد وتوباغو أيضا نموا لم يسبق له مثيل في تعداد سكانها ممن في سن ٦٠ عاما أو أكثر. وتشير نتائج الإحصاء السكاني الذي أجري في عام ١٩٩٠ إلى أن ٨,٥ في المائة من سكاننا تتجاوز أعمارهم ٦٠ سنة. ومن المتوقع أن يزداد هذا الرقم بنسبة ٣,٩ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠، وهي نسبة تزيد قليلا عن نسبة الزيادة الإجمالية للسكان. وتشير توقعات أخرى إلى أنه من المتوقع أن تزداد هذه النسبة إلى ١٥ في المائة من السكان بحلول عام ٢٠٢٠. ونفترض تقديراتنا لمتوسط العمر المتوقع بحلول عام ٢٠١٠ معدلات تبلغ ٧٠,٦٢ سنة للذكور و ٧٤,٧ سنة للإناث. ويمكننا أن نتوقع أن يكون معدل النوم لكبار السن من السكان أعلى مع الاتجاه الجديد لعودة المهاجرين. فقد أجريت مؤخرا دراسة استقصائية عن المهاجرين العائدين دلت على أن ١٨,٤ في المائة تقريبا منهم كانت أعمارهم تبلغ ٦٠ عاما فأكثر.

واعتمدت حكومة ترينيداد وتوباغو إطار الأمم المتحدة المفاهيمي للاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن، التي تحدد أن يكون موضوعها "صوب مجتمع لكل الأعمار". وتم تطوير هذا الموضوع وإدماجه في الإطار التنفيذي الذي حُددت أبعاده الأربعة على النحو التالي: "إثارة الوعي: نحو مجتمع لكل الأعمار"، و "التطلع إلى المستقبل: ما بعد عام ١٩٩٩"، و "الامتداد إلى: عناصر فاعلة غير تقليدية"، و "الربط الشبكي: تبادل الأبحاث والمعلومات".

وفي ترينيداد وتوباغو، شكلت لجنة تنسيق وطنية مكونة من ممثلين عن منظمات حكومية وغير حكومية والقطاع الخاص لتخطيط أنشطة للاحتفال بهذه السنة. وبدأ رئيس الوزراء الأونرابل باسديو باندي الاحتفال الرسمي بالسنة يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في حفل ثقافي اعترف بالمساهمات التي قدمها أشخاص مسنون بارزون إلى المجتمع.

ولإثارة الوعي بموضوع السنة وأهدافها، تم الاضطلاع بأنشطة عديدة على الصعيد المحلي. ومن أهم هذه الأنشطة نشر عدة مقالات في وسائط الإعلام المطبوعة تشمل قضايا ذات صلة بالمسنين؛ وتوزيع مجموعات مواد إعلامية على دور وسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية وهيئات الحكومات المحلية لزيادة نشرها؛ وإقامة أسبوع لزيادة الوعي الجماهيري؛ وتوعية عامة الناس عن طريق برامج الإذاعة والتلفاز وإذاعة شريط فيديو موسيقي معد خصيصا لهذه المناسبة عنوانه "بُورك كبار السن"؛ وعقد مؤتمر بشأن القضايا المرتبطة بالشيخوخة النشطة استضافته جامعة جزر الهند الغربية؛ وإقامة عيادات صحية ومعارض

للمسنين نظمتها هيئات حكومية وغير حكومية؛ وإجراء مقابلات إذاعية مع مواطنين من كبار السن. ويجري العمل لتخصيص موقع على شبكة الإنترنت للقضايا المتصلة بالمسنين. وقد ركز اليوم الدول لكبار السن هذا العام على تكريم المسنين الذين وصلت أعمارهم إلى ١٠٠ عام، بالإضافة إلى حفل غذاء أقامته لكبار السن وزارة الشؤون الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية.

كما اتخذت مبادرات لتحقيق مجتمع متكامل في الأعمار. وتشمل هذه المبادرات إدخال نظام تقديم خدمات رعاية نهارية على صعيد الأحياء السكنية. ولتنفيذ هذه المبادرة يقوم شباب الحي المدربون على رعاية الشيخوخة بتقديم خدمات رعاية نهارية إلى كبار السن في شتى المجتمعات المحلية في كل أنحاء البلاد. وفي جهد يرمي إلى تعزيز العلاقات بين الأجيال، أقيمت مخيمات صيفية في توباغو للأطفال من الفئة العمرية ٨ إلى ١٤ سنة، يعاون في تيسير خدماتها مواطنون من كبار السن المتقاعدين. كما نظمت دورات تدريبية للذين يقومون برعاية كبار السن. وقد استهدفت هذه الدورات القائمين بالرعاية في المؤسسات وكذلك الذين يقدمون الرعاية للمسنين من الأقارب والأصدقاء في المساكن الأسرية.

وتطلعا إلى المستقبل وما سيجري فيه من أبحاث، تقوم حكومة ترينيداد وتوباغو حاليا بإجراء دراسة استقصائية قومية عن الأحوال المعيشية لكبار السن. وتسعى هذه الدراسة إلى جمع البيانات المتعلقة بالأحوال الاقتصادية والنفسية والاجتماعية للمسنين في ترينيداد وتوباغو، والظروف المادية التي يعيشون في ظلها. ونتوقع أن نجري تقييما لاحتياجات المسنين يستند إلى بيانات الدراسة الاستقصائية، كما نجري تحليلا ولما للنمو المتوقع في هذه المجموعات الفرعية من السكان من آثار على احتياجات الرعاية الصحية، وتنمية الموارد البشرية، والإسكان، والتغير في الأحوال الأسرية، وتوفير الخدمات الاجتماعية.

وفي هذا العام، رفعت الحكومة مرة أخرى مقدار المعاشات التي تصرف للمُسنين من الفئة العمرية ٦٥ سنة أو أكثر من غير المشتركين في نظام المعاشات. ويستفيد من هذا الدعم المالي ٦٠ ٠٠٠ شخص تقريبا. وعلاوة على ذلك، ارتفع الحد الأقصى للدخل لمستحقي المعاشات، مما يسمح لأعداد إضافية من المواطنين بالاستفادة من المعاشات. وتمتع المتقاعدون المستفيدون من معاشات التأمين القومي بمعاشات أعلى بإدخال تدابير جديدة في إطار مخطط التأمين القومي دون تحميل المواطنين المسنين أية تكاليف إضافية. واقترح مشروع ميزانية عام ١٩٩٨-١٩٩٩ تخفيف تكاليف الأدوية الخاصة بعلاج بعض الأمراض التي يعانيها كبار السن بصفة رئيسية.

وإلى جانب المنافع الاقتصادية ومزايا الضمان الاجتماعي تقدم الحكومة تخفيضات في تكاليف الإسكان والمواصلات للمواطنين المسنين المحتاجين. وفي هذا العام، تم من خلال اللجنة الوطنية إنشاء مرفق للمساعدة الذاتية لإجراء الإصلاحات اللازمة في مساكن المواطنين المسنين المحتاجين، يستخدم منظمات غير حكومية أو منظمات تستند إلى المجتمعات المحلية كهيئات للمراقبة والتنفيذ. كما زادت المساهمات المالية المقدمة إلى تسعة دور سكنية للمسنين تتلقى المساعدة من الحكومة.

ومن المجالات التي تثير اهتمامنا البالغ مجال رعاية المسنين. ويسرني أن أقول إن وزارات الصحة، والشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية، والتخطيط والتنمية في بلادي تتعاون الآن في وضع برنامج للرعاية المجتمعية ستندمج فيه برامج الشيخوخة القائمة وبرامج رعاية المواطنين المسنين في منازلهم.

إن السنة الدولية لكبار السن قد وضعتنا أمام تحد يتمثل في أن نقوم باستعراض سياسات تهدف إلى ضمان الترويج لمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن وابتدار تلك السياسات. وقد أنشئت لدينا تحت رعاية وزارة التنمية الاجتماعية والمجتمعية لجنة مهمتها وضع سياسة وطنية بشأن الشيخوخة قبل نهاية عام ١٩٩٩. وتلك السياسة ستتعامل مع التحديات الناتجة عن هذه الثورة الديمغرافية ومع الاستراتجيات والبرامج الابتكارية المطلوبة للاستجابة لتنوع السكان المسنين، واحتياجاتهم وتوقعاتهم. وهي ستركز بالضرورة على اتباع نهج متكامل إزاء عملية تقدم العمر طوال الحياة وعلى نطاق المجتمع، وعلى آثار العولمة وانفجار المعلومات من أجل التوصل إلى مجتمع لكل الأعمار.

وعلى الصعيد الإقليمي، فقد اعتمدت ترينيداد وتوباغو ميثاق منطقة البحر الكاريبي عن الصحة والشيخوخة. وتشمل عناصر هذا الميثاق "تهيئة بيئات داعمة لكبار السن في البيت، وفي المجتمع وفي مرافق العناية للمدى البعيد"؛ و "العناية الصحية الأولية والنهوض

بالصحة"؛ و "الأمن الاقتصادي، والعمالة وغير ذلك من الأنشطة المنتجة للشيخوخة المعافاة".

وفي مجال أفضل الممارسات الخاصة بمجتمع يتسع لكل الأعمار، وضعت ترينيداد وتوباغو عدة برامج في هذا الصدد. وتشمل هذه البرامج برنامجا يسمى شراكة طب الشيخوخة والمراهقين؛ وبرنامجا لتبني أحد كبار السن وتبني مأوى؛ وبرنامج شراكة للمتقاعدين والمراهقين. وأنشئ أيضا مكتب لشؤون كبار السن، وسيتم قريبا إنتاج برامج حوار إعلامية تهدف إلى إنشاء الروابط بين الشباب وكبار السن. وهناك مبادرة أخرى للقطاع غير الحكومي تتمثل في إنشاء مجموعات مساندة من النظراء تهدف إلى بناء التضامن بين كبار السن.

ولا شك في أن هناك الكثير مما ينبغي عمله للترويج لهذه الرؤية المتعلقة بشيخوخة نشطة ومعافاة طوال الحياة. وهناك حاجة إلى إدخال مواد عن الشيخوخة في مناهجنا المدرسية. وإذا كان لنا أن ننشئ حقا "مجتمعا لكل الأعمار"، فإننا بحاجة إلى أن نستهدف شبابنا ونزودهم بمعارف حتى يبلغوا السنين المتأخرة من أعمارهم وهم يتمتعون بصحة جيدة، ودخل مأمون وشبكات مساندة اجتماعية. ونحتاج إلى إدخال برامج تدريب رسمي في مجال علم الشيخوخة على المستوى الثالث، وأن نراجع القضايا المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين، ولا سيما عندما ندرك ميل النساء إلى أن يعشن أعمارا أطول من أعمار الرجال ودورهن المتوسع نتيجة لزيادة الحياة الحضرية، والهجرة والنسبة العالية من الإصابة بفيروس مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

واسمحوا لي أن أؤكد للجمعية أن مسألة الشيخوخة قد وضعت في مرتبة عالية على جدول أعمال حكومة ترينيداد وتوباغو. وقبل فترة وجيزة فقط شاركت حكومتي، على المستوى البرلماني، في ندوة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنية بكبار السن، المعقودة في الفترة من ٨-١٠ أيلول/سبتمبر، في سانتياغو، شيلي.

إننا ندرك أن هناك حاجة ماسة إلى وضع التدابير اللازمة للتعامل مع هذه الظاهرة السريعة الانتشار التي لم يسبق لها مثيل. وإنني أتطلع إلى إسهامات زملائي في هذه الجلسات العامة الهامة وإلى تبادل الخبرات وأفضل الممارسات لتعزيز مصالح كبار السن لدينا وإعداد المجتمع والعالم ونحن ندخل في الألفية الجديدة. وهذا أمر هام للأجيال المقبلة من كبار السن، وهي مجموعة أنا نفسي أخطو نحو الانتماء إليها.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أنضم إلى تأييد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا، متكلما بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وفي أفريقيا، هناك مثل يقول إن موت الشخص المسن مثل احتراق المكتبة. وهذا وحده يعكس الأهمية التي توليها المجتمعات الأفريقية لكبار السن.

ووفدي يرحب بالتقرير الممتاز الذي قدمه الأمين العام عن أنشطة وموروثات السنة الدولية لكبار السن. فهو يقدم ثروة من الحقائق عن كبار السن والعلاقات بين الأجيال المتعددة في العالم، ويقترح نهجا استراتيجيا شاملا لمعالجة الشيخوخة على أساس التوصيات الـ ٦٢ لخطة العمل الدولية للشيخوخة والمبادئ الـ ١٨ للأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن.

إن الشيخوخة في جميع المجتمعات البشرية تمثل معا قصة نجاح وتحديا للجنس البشري. وأقول قصة نجاح بسبب التقدم العلمي الهائل الذي مكننا من التغلب على بعض الأمراض التي يمكن أن تتسبب في الموت المبكر، ومعالجة بعضها الآخر أو الوقاية منه على نحو فعال. وزاد متوسط العمر المتوقع للفرد، بما في ذلك في البلدان النامية. وبإيجاز، فقد ارتفعت مستويات معيشة الشعوب.

ولكنها تمثل أيضا تحديا جديدا وكبيرا للصحة العامة والاندماج الاجتماعي. وعندما افتتحت الأمم المتحدة، في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨، في نيويورك، السنة الدولية لكبار السن، بفكرة "نحو مجتمع لكل الأعمار"، فإنها كانت تسعى على نحو محدد إلى تركيز اهتمام المجتمع الدولي على التحدي الهائل المتمثل في الشيخوخة خلال الألفية الثالثة.

وبلدي، السنغال، يرحب بهذه المبادرة الإيجابية والعمل الهام الذي اضطلعت به منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني خلال هذه السنة. وأود أن أذكر على وجه الخصوص الأنشطة التي قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفريقه الاستشاري للسنة الدولية لكبار السن،

فضلا عن العمل المفيد الذي اضطلع به فريق تحالف ٩٩ لنشر أهداف السنة ورفع درجة الوعي بالتحديات التي ينبغي مواجهتها لبناء مجتمع مفتوح ومتكامل وموحد.

وفي السنغال، يمثل الأشخاص البالغ عمرهم أكثر من ٥٥ سنة ٧,٦ في المائة من السكان. وسترتفع هذه النسبة إلى ٢١ في المائة في عام ٢٠١٠.

وبسبب تقاليدنا الأفريقية العريقة، التي تسند إلى كبار السن دورا خاصا ومركزا، ومع المراعاة على النحو الواجب لإسهام المسنين في توازن المجتمع، وعلى وجه الخصوص في تعليم الشباب، فإن بلدي ظل يعطي أولوية عالية لمسألة كبار السن. وقد أنشئت في عام ١٩٨٧ لجنة وطنية للشيخوخة، وأعلن يوم وطني لكبار السن.

والمبادرات والأنشطة التي اضطلعت بها السنغال منذ إطلاق السنة الدولية لكبار السن قد أسهمت إسهاما كبيرا في حل شواغل المسنين في جميع أنحاء ترابنا الوطني. ولا تزال مجالس الحكماء التي أنشئت في تلك المناسبة تشكل أمكنة لإدارة التفكير، والقيام بالمبادرات وإجراء الحوار بين كبار السن، وهم من خلال مقترحاتهم واقتراحاتهم، يساعدون في توجيه أنشطة الأجهزة المحلية وأجهزة الدولة في مجالات السياسة الاجتماعية.

وهذه الإرادة السياسية تنعكس أيضا في خطة وطنية للعمل أعدت بالعمل مع منظمات كبار السن، التي تجتمع في كل سنة برئيس الجمهورية.

إن خطة عمل السنغال تستهدف تعزيز ما نسميه "الشيخوخة المنتجة" وهي تستهدف أيضا حماية ومساعدة كبار السن بتسهيل تمويل المشاريع لأجلهم، وزيادة إمكانية حصولهم على الائتمانات وإنشاء مراكز صحية متخصصة. وبذلك تستهدف حكومتي تهيئة بيئة مؤاتية لإدماج المسنين في صلب المجتمع. وهي تبذل أيضا قصارى جهدها للقضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين وعلى الصراع بين الأجيال.

ورغم أننا في أفريقيا قد لا نواجه نفس القيود التي تواجهها البلدان المتقدمة النمو بشأن تحديات الشيخوخة، فإن الدراسات تبين أن معدل زيادة المسنين في البلدان النامية هو الآن أكثر من ضعف المعدل نفسه في البلدان المتقدمة النمو. غالبا ما يخلف الفقر المدفع في بلداننا الآن حالات ضارة بصحة المسنين.

ولذلك، من الأهمية بمكان زيادة جهودنا المبذولة داخل الأمم المتحدة لمكافحة استبعاد المسنين وتهميشهم في بلادنا وذلك لكي نعزز اندماجهم في نظمنا التي توفر المساعدة والحماية الاجتماعية، في أماكن شتى تشمل أماكن وقوع الأزمات الإنسانية والصراعات. ولأن كبار السن يشكلون ثروة غالية للمجتمع، لا فئة منعزلة، علينا أن نشجع على احترام حقوقهم الإنسانية الأصيلة إذا أردنا أن نبني معا مجتمعا لكل الأعمار.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): لقد تحققت تحولات كبرى في هيكل المجتمع البرازيلي على مدى العقود الأخيرة، إلا أن أبعدها تأثيرا كان الثورة المتمثلة في ديناميته الديمغرافية. فنظرا للانخفاض الشديد في معدلات الإنجاب والزيادة الكبيرة في العمر المتوقع، يشيخ سكان البرازيل. وبينما مثل السكان الذين تزيد أعمارهم على ٦٠ عاما في سنة ١٩٦٠ نحو ٣ في المائة من مجموع السكان، تمثل هذه الفئة العمرية في الوقت الحالي ٩ في المائة، أو أكثر من ١٣ مليون برازيلي.

ومن الواضح أن طول عمر الأفراد هو نتيجة مباشرة ومستحبة كثيرا ولدتها التحسينات المدخلة على الخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية. وعلى النقيض من ذلك، فإن شيخوخة السكان ككل، التي تلازم تلك الظاهرة، تولد مطالب متزايدة فيما يختص بالمرافق والمنافع والمساعدات. ويمثل هذا الاتجاه تحديا ضاغطا على الحكومات والمجتمع، وهو تحد من المحتم أن يزداد شدة في السنوات القادمة. والشيخوخة هي سبب التغيرات الاجتماعية والثقافية العميقة الجارية في المجتمع بقدر ما هي نتيجة لها. ولذلك، فإن معالجة الآثار المترتبة عليها تتطلب نهجا متكاملا وجهودا متضافرة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، هذا إذا أردنا أن نتحرك بفاعلية نحو "مجتمع لكل الأعمار".

وعلى الرغم من أن حدة هذه الظاهرة تتفاوت من بلد إلى آخر بل وبين مناطق البلد الواحد، أصبحت الشيخوخة شاغلا يؤرق الأمم المتحدة منذ الخمسينات. وتمثلت استجابة الأمم المتحدة الأولى في عقد جمعية عالمية عام ١٩٨٢ مكرسة لإصدار واعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة، وهي الخطة التي أقرتها الجمعية العامة. وفي عام ١٩٩١ اعتمدت الجمعية العامة مبادئ الأمم المتحدة لكبار السن، وقررت في عام ١٩٩٢ إعلان سنة ١٩٩٩ سنة دولية لكبار السن.

وتولي السياسة الوطنية البرازيلية المتعلقة بكبار السن، وهي السياسة التي وضعت عام ١٩٩٤، أهمية شديدة للأهداف والمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٩١. وهي تستهدف حماية وتعزيز حقوق كبار السن الاجتماعية، وذلك بتشجيع اعتمادهم على أنفسهم وتفاعلهم مع المجتمع تفاعلا متكاملا له مغزاه. وتتمثل المبادئ التوجيهية لهذه السياسة في عدم ممارسة تمييز من أي نوع كان؛ وإدراك أن عملية الشيخوخة أمر يهم المجتمع ككل؛ واحترام التنوع الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي، فضلا عن الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والريفية المؤثرة على المسنين؛ وأخيرا، الاعتراف بالمسؤولية المشتركة التي تتحملها الدولة، والأسر، والمجتمع المدني فيما يختص بضمان حقوقهم واشتراكهم في الحياة المجتمعية وحماية كرامتهم ورفاههم.

ولتحقيق هذه الأهداف، تحدد السياسة الوطنية أولويات للعمل الحكومي في مجالات الرعاية الصحية، والتعليم، والإسكان والتحضر، والحياة الثقافية والأنشطة الرياضية والأنشطة الترفيهية، وحقوق الإنسان من حيث علاقتها جميعا بالمسنين. والشطر الأعظم من الاحتياجات والتكاليف المتعلقة بالرعاية الصحية، هو بحكم الطبيعة، من نصيب المسنين. ولذلك تولي الحكومة البرازيلية أولوية عليا بوجه خاص لخدمات الرعاية الصحية الوقائية لكبار السن. ويجري تشجيع أفراد الأسر والمراكز المجتمعية، بدلا من دور التمريض وغيرها من المؤسسات على القيام بالدور الرئيسي في رعايتهم. وإنطلاقا من الاحترام والمراعاة لمن وهبوا العمر لخدمة المجتمع، تستهدف السياسة الحكومية التشجيع على ظهور إحساس بالمسؤولية الاجتماعية عن الأجيال المسنة وتثني على العمل التطوعي النشط في هذا الميدان.

وإحدى النتائج الأساسية لعملية الشيخوخة، ولا سيما في بلدان نامية مثل البرازيل، هو الزيادة، بالأرقام النسبية والأرقام المطلقة على السواء، في عدد من يعتمدون على الغير اقتصاديا من أفراد وجماعات واستنزاف الموارد العامة. وعملا على تأمين حقوق المتقاعدين، اليوم وغدا، سن تعديل دستوري ذو آثار بعيدة كانت الحكومة قد اقترحته. ونتيجة لذلك، يستعاض عن نظام الرعاية الاجتماعية بنظام أكثر استدامة وأكثر اتساما بالعدالة الاجتماعية والديمقراطية والخضوع للمساءلة.

إلا أن تنشيط نظام الرعاية الاجتماعية لن يلبي كل احتياجات مسنينا وأمانيهم. ولا يمكن أن يظل سوق العمل بمعزل عن هذه الثورة الديمقراطية. وتتصدى الحكومة البرازيلية للتحدي المتمثل في توليد فرص جديدة لمن بلغوا الستين أو تجاوزوها. وتوفر وزارة العمل بالتعاون مع وزارة الضمان الاجتماعي تدريبا مهنيا لكبار السن لكي تعدهم على نحو أفضل لتلبية مطالب سوق العمل الذي يزداد تنافسية واستنادا إلى المعارف.

وثمة مركز تنسيق هام لهذه المهام المتعددة، ألا وهو اللجنة البرازيلية للسنة الدولية لكبار السن. وقد أعدت اللجنة برنامجا يشمل الجوانب الأساسية المتصلة بعملية الشيخوخة ويتضمن حلقات عمل وندوات عقدت في شتى أنحاء البلد. ويولى اهتمام شديد لمناقشة كيفية تنفيذ السياسة الوطنية للمسنين بهدف إصدار توصيات إلى الحكومة الاتحادية تستهدف الاحتياجات المحددة لمختلف مناطق البلد الخمس. ومن ناحية أخرى، تضافرت جهود حكومات المقاطعات والحكومات المحلية، مع جهود المنظمات الطوعية للتشجيع على اتخاذ تدابير عملية مجدية من حيث التكلفة. وتشمل هذه التدابير حملة تطعيم ضد الإنفلونزا للمسنين وأنشطة للتكامل الاجتماعي عن طريق الرياضة والأنشطة الترفيهية وحملات تثقيفية للأخصائيين الاجتماعيين تستهدف توعيتهم بمعنى علم الشيخوخة.

وتلتزم البرازيل التزاما صادقا بالتحول إلى مجتمع لكل الأعمار. إلا أننا إذا أردنا أن نضمن تحقيق التكامل الاجتماعي الفعال للمسنين، فإن علينا أولا أن نواجه التحدي الأساسي المتمثل في ضمان حياة منتجة ومثمرة لكافة الناس. وهذا التحدي هو القضاء على الفقر. والفقر لا يكون أبدا في أبشع صوره تحريكا للمشاعر وأكثرها إيجاعا إلا عندما يصيب أشد الفئات ضعفا. فهو يطيح بآمال الشباب ويحرم من بلغوا خريف العمر من الكرامة.

والعمل على تحقيق حياة أفضل لمن تقدموا في العمر هو مسؤولية تقع على عاتقنا جميعا تجاه المسنين فضلا عن الأجيال الجديدة.

السيد سوه (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): ونحن على أعتاب ألفية جديدة، نواجه عدة مسائل جديدة حافلة بتحديات وإن كانت عامرة بالفرص. وإحدى هذه المسائل تتعلق بأبناء مجتمعنا من كبار السن.

وبينما تختلف سرعة الاتجاه الديمغرافي الحالي إزاء كبار السن من أمة إلى أخرى تنم ضخامة العدد المجردة عن مشيب المجتمع العالمي الكاسح. وفي ضوء عظم هذا التحول الديمغرافي يجب أن ننمي المورد الكامن الذي يمثله كبار السن. فبغير اشتراكهم الفعال لن يتمكن أي مجتمع من تحقيق التنمية المستدامة.

والاحتفال في عام ١٩٩٩ بالسنة الدولية لكبار السن في إطار موضوع "نحو مجتمع لكل الأعمار" يجيء في وقته المناسب بصورة خاصة، ففي تلك الفسحة القصيرة نسبيا من الوقت تحققت أهداف هامة كثيرة. فكان من بين أوجه النجاح وضع إطار سياسة لإقامة مجتمع متكامل الأعمار؛ وهذا الإطار الذي جرى تنقيحه خلال مناقشة متعمقة في مؤتمرات واجتماعات مختلفة على كل الصعد، ذو فائدة جمة لراسمي السياسات. وفضلا عن ذلك فقد أذكت الحملات الإعلامية وغيرها من الأحداث التي جرت لإحياء السنة الوعي العام، لا باحتياجات المسنين فحسب بل وبالإمكانات التي لم تستغل.

وبذا تكون السنة الدولية لكبار السن قد أسهمت في إعادة تفكير جذرية في مفهومنا عن المسنين، الذين تقلص دورهم تقليديا ليصبح دور الضحايا السلبيين وليصبحوا عبئا اجتماعيا. أما النظرة الجديدة، فهي أن كبار السن يشكلون جزءا قيما من مواردنا البشرية، والواقع أنه لا غنى عنهم في عملية التنمية الاجتماعية.

وإدراكا منا بأن شيئا من هذه الإنجازات لم يكن ليتحقق لولا الجهود المتفانية التي بذلها الفريق الاستشاري المعني بالسنة الدولية لكبار السن، والأمانة العامة وكثير من المنظمات غير الحكومية المهتمة بهذه القضية، يود وفدي الإعراب عن الشكر لهم.

وأنتقل الآن إلى سياسات حكومتي المتعلقة بكبار السن، والجهود التي تضطلع بها جمهورية كوريا دعما للسنة. فلقد ناضلت جمهورية كوريا طويلا لتحسين أحوال مسنيها. وفي حزيران/يونيه ١٩٨١ سنت قانون رعاية كبار السن الذي حدد ثلاثة مبادئ توجيهية تقيدا بمبادئ الأمم المتحدة لكبار السن، وهي: أولا، كفالة معيشة سليمة ومستقرة وصحية للمسنين باعتبارهم أناسا لهم كرامتهم؛ وثانيا، إتاحة فرص العمل للمسنين وفرصة للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية؛ وثالثا، استغلال المعارف والخبرات الفريدة لدى المسنين في خدمة التنمية الاجتماعية. ومنذ أن صدر قانون الرعاية وحكومة جمهورية كوريا تنقح باطراد سياساتها للمسنين. ونتيجة لذلك تمتع معظم المسنين في كوريا على مدى العقدين الماضيين بسلسلة من المزايا شملت التأمين الطبي ومعاشات كبار السن. ولكن هذه السياسات لم تستهدف في الغالب إلا أشد قطاعات المسنين ضعفا كالمعوزين أو المعوقين.

وتطلبت التغيرات الديمغرافية السريعة مع حلول الأسرة المتكاملة محل الأسرة التقليدية الواسعة اتباع نهج جديد. فالأمة محتاجة إلى استراتيجية معززة شاملة وطويلة الأمد تشمل كل كبار السن. وتلبية لهذه الحاجة صاغت الحكومة الكورية في وقت سابق من هذا العام خطة عمل بشأن الاتجاهات الإنمائية متوسطة الأجل إلى طويلة الأجل لصحة ورعاية المسنين، استعدادا لإقامة مجتمع للشيخوخة في القرن الحادي والعشرين. وينصب التركيز في الخطة الجديدة على بناء القدرات الإنتاجية لكبار السن، وتنشيط تفاعلهم الاجتماعي على صعد الفرد والأسرة والمجتمع. وللمساعدة على كفالة سلامة واستقرار حياة المسنين تم التوسع في النظام الوطني للمعاشات في عام ١٩٩٩ ليشمل في نهاية الأمر جميع المواطنين. والقصد من هذا هو أن يصبح ذلك البرنامج حجر الزاوية في ضمان الدخل لكبار السن. أما عن صحة المسنين في كوريا فيجري تنقيح نظام الرعاية الصحية كي يستوعب الاحتياجات الخاصة للمواطنين المسنين.

وتتزايد أيضا فرص العمل للمسنين. وتزداد أعداد مراكز التوظيف التي تركز على العاملين من كبار السن، ويتاح لهم تدريب مهني خاص. وفي الساحة التشريعية أيضا فإن الحكومة تسعى إلى إيجاد بيئة مؤاتية لتوسيع فرص العمل أمام المسنين.

وجعلت الحكومة الكورية من أولوياتها أيضا وضع تدابير تمكن كبار السن من مواصلة أنشطتهم الاجتماعية طلبا لتحقيق الذات. ومن أجل هذه الغاية ستتوسع الحكومة في مساعدتها المالية لمراكز كبار السن، ويجري وضع الخطط لافتتاح عدد كبير من المرافق الجديدة.

وتسعى حكومتي أيضا إلى تعزيز أواصر المسنين بمجتمعاتهم. ومن الممكن، للأسف أن يكون التقدم في السن هو وقت الوحدة؛ فبقيام المسنين بأدوار مجتمعية نشطة يكتسبون المزيد من الشعور الأسري ويثرون النسيج الاجتماعي بكامله. وتعمل الحكومة الكورية على

تشجيع تلك الروابط المجتمعية بتعزيز الرابطات الطوعية المحلية ووضع برامج للتعليم مدى الحياة.

وبالإضافة إلى مبادرات السياسة الملموسة تلك قامت لجنة التنظيم الكورية للسنة الدولية لكبار السن، والسلطات الحكومية المعنية بتنظيم العديد من اللقاءات في هذا العام بشأن موضوع "نحو مجتمع لكل الأعمار". ومنذ شباط/فبراير تبث إذاعة الوطن أسبوعيا مناقشات حول هذا الموضوع، ونظمت حملات توعية عامة من خلال المطبوعات والإعلانات وشبكة الإنترنت. وبالمثل فإن المعرض الوطني لصناعات الشيخوخة، المعقود في أيار/ مايو استرعى اهتمام الجمهور وحفز استثمار القطاع الخاص في تلك الصناعات. كذلك نجحت اللقاءات المنظمة من أجل تعزيز العلاقات بين الأجيال، وهذا تقليد له جذوره العميقة في ثقافتنا ولكنه أخذ ينزوي في السنوات الأخيرة.

ومن المبادرات ذات الأهمية الخاصة لقاء استشارة المسنين المعقود في المكتب الرئاسي في كانون الثاني/ يناير. فقد التقى ممثلون من منظمات المسنين بالرئيس كيم داي جونغ لمناقشة تشكيلة من القضايا المتعلقة بالشيخوخة ولتقديم توصيات في السياسة العامة. ومن المنتظر أن تعقد لقاءات من هذا القبيل على فترات منتظمة لمساعدة كبار السن بصورة مباشرة في صياغة السياسات وتنفيذها.

ووفق ما أبرزه تقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية للسنة الدولية لكبار السن (A/53/294) فإن أفضل إعداد لمشيب مجتمعنا هو الاستثمار في كل مراحل الحياة وتعزيز بيئة معاونة للمسنين. وستبذل الحكومة الكورية جهودها للترويج للاستثمارات في التنمية البشرية طول العمر ولدعم مؤسسات التكامل العمري.

ولتحقيق تلك الأهداف لا بد أن نتقاسم خبراتنا وأفكارنا. وفي هذا السياق يشيد وفدي بجهود الأمانة العامة المدعومة من حكومة هولندا والرامية إلى إقامة قاعدة بيانات يمكن الوصول إليها على شبكة الإنترنت بشأن السياسات والبرامج العامة عن الشيخوخة. ويسرني أيضا نجاح مشاورة الخبراء الأقاليمية لوضع إطار للسياسات من أجل إقامة مجتمع لكل الأعمار، ونجاح المؤتمر الإقليمي السادس لآسيا وأوقيانيا عن الشيخوخة، المعقود في سول في حزيران/يونيه من هذا العام.

ويتطلع وفدي إلى تقرير الأمانة العامة عن التأثير العالمي للسنة الدولية لكبار السن، وإلى المناقشات الجارية في هذه الجلسات العامة. فسوف يوفر لنا التقرير إطارا مهما لتعزيز سياساتنا طويلة الأمد من أجل المسنين.

وفيما يتعلق بقرار لجنة التنمية الاجتماعية ٢/٣٧، يؤيد وفد بلدي بقوة إجراء استعراض في عام ٢٠٠٢ لنتائج الجمعية العالمية للشيخوخة، مع التركيز على موضوعات مثل العلاقة المتبادلة بين الشيخوخة والتنمية.

وحتى عندما تنتهي السنة الدولية لكبار السن بصورة رسمية، ينبغي لنا ألا نترك هذه المسألة يطويها النسيان. بل بالأحرى، دعونا نبني على أساس التقدم المحرز أثناء العام الماضي، مستخدمين ذلك كنقطة انطلاق لإنجاز العمل الملموس. وإننا نعتقد اعتقادا قويا بأن الألفية الجديدة ستكون فترة ازدهار إذا نجحنا في بذل مجهود مشترك لإقامة مجتمع لكل الأعمار. وستواصل حكومة جمهورية كوريا الاضطلاع بدورها لتحقيق هذا الهدف، وستظل متفتحة لأفكار الآخرين المبتكرة، ونحن نستعد لمواجهة التحديات القادمة.

السيد روزبن (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): لقد رحبت إسرائيل بإعلان الأمم المتحدة سنة ١٩٩٩ السنة الدولية لكبار السن، الذي تم تنفيذه عن طريق تعيين لجنة عامة شكلها وزير العمل والرفاه الاجتماعي للاحتفال بالسنة عملا بروح "مجتمع لكل الأعمار". لقد كان احترام المسنين مفهوما احترمته التقاليد اليهودية على مر الزمن، كما عبرت عن ذلك التوراة، كتابنا المقدس، الذي أنزل علينا على قمة جبل سيناء قبل آلاف السنين.

وجاء في كتاب لاويين:

"من امام الأشيب تقوم وتحترم وجه الشيخ وتخشى إلهك انا الرب."
الكتاب المقدس، لاويين ١٩:٣٢

وترجمت هذه الوصية إلى قوانين دينية عملية أخذت بها إسرائيل أثناء سنوات النفي والآن في قوانين ومجتمع دولة إسرائيل.

لقد ازدادت نسبة كبار السن في إسرائيل بما يزيد قليلا على ٣ في المائة وقت إعلان الدولة في ١٩٤٨، حتى وصلت إلى ١٠ في المائة تقريبا من مجموع السكان البالغ

٦ ملايين نسمة في ١٩٩٨. ففي تل أبيب، وهي أكبر المدن، تبلغ نسبة كبار السن ١٧ في المائة من السكان. والقطاع الأسرع نموا بين كبار السن في إسرائيل أولئك الذين تتجاوز أعمارهم سن الـ ٧٥، والذين تضم العاصمة القدس، العدد الأكبر منهم. وأسهمت الهجرة الضخمة في زيادة تقدر بما يقرب من عشرة أمثال العدد الكلي للسكان منذ ١٩٤٨. إن العديد من المهاجرين هم من كبار السن، ولكن تم تحقيق الكثير من التقدم فيما يتعلق بترتيبات الخدمات والتشريعات الخاصة بكبار السن. وثمة مثال خاص على ذلك هو القانون الفريد لعام ١٩٨٨ لتأمين التمريض للمقعدين من المسنين، الذي يوفر خدمة شخصية إضافية في المنزل مثل المساعدة في ارتداء الملابس والاغتسال، وغير ذلك. وفي السنة الأولى من إنفاذ القانون استفاد من هذه الخدمات ٣٥٩ ٢١ شخصا، مقارنة بـ ٠٠٠ ٥ شخص قدمت لهم خدمات مماثلة في ١٩٨٧. وفي ١٩٩٨، ارتفع العدد إلى ٥١٩ ٨٢. وفي ١٩٩٥، بلغ متوسط نسبة كبار السن في البلدات اليهودية، الذين تلقوا هذه الخدمات ١٢,٦ في المائة؛ ووصل المعدل في القطاع العربي إلى نسبة ١٥,٣ في المائة، وكان أعلى معدل في البلاد هو ٢٥ في المائة في بلدة كفر كنّا، وهي بلدة عربية كبيرة.

وسيجري هنا غدا تعميم تقرير أكثر تفصيلا عن الأنشطة التي يضطلع بها في السنة الدولية لكبار السن. ويقدم التقرير وصفا للمواضيع المحددة المتصلة بالسنة الدولية لكبار السن، وكيف باتت تمثل سياسة عامة، وكيف نفذت أثناء السنة. وتتضمن مجالات الأنشطة تعزيز العلاقات بين الشباب والكبار، مع التركيز بصورة خاصة على البرامج التعليمية؛ وتحسين صورة كبار السن؛ والتواصل بين المسنين؛ والمسائل المتصلة بصحة المسنين. وهناك أنشطة احترافية أخرى تتصل بمواثيق حقوق كبار السن، وميثاق الأمم المتحدة وميثاق حقوق المرأة، وميثاق حقوق المرضى من كبار السن، والتوصيات التشريعية، والاجتماعات والمؤتمرات الأكاديمية. وبغية توفير حياة منتجة في مرحلة الشيخوخة، تم التأكيد على العمل التطوعي بوصفه نشاطا يؤدي إلى تحقيق الذات. وتم تعزيز العمل الإبداعي لدى كبار السن من خلال المسابقات التنافسية في مجال الكتابة والتصوير، وسيؤدي ذلك إلى إقامة معارض لصورهم ونشر كتاباتهم. ونُظم العديد من المناسبات العامة وقدمت العروض في وسائط الإعلام بمشاركة كبار السن من السكان في كل أنحاء البلاد.

وتتكون اللجنة المعنية من حوالي ٥٠ ممثلا ينتمون إلى مختلف فروع المجتمع - الأكاديمية والخدماتية والتنظيمية والوزارية والسياسية - التي تتعامل مع المسنين من الأصحاء والمقعدين. وعقدت حتى الآن أربعة اجتماعات، شارك في أحدها وزير الرفاه الاجتماعي. وتشكلت من هذه اللجنة أربع لجان فرعية تتناول مسائل الرفاه والمجتمع، وكبار السن وبيئتهم، والصحة، والمسائل الاقتصادية والتشريعية. واجتمعت هذه اللجان الفرعية عدة مرات أثناء هذا العام. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعيين أشخاص يتولون مناصب هامة، وينتمون أساسا إلى قطاع الخدمات الاجتماعية في ١٠ مناطق جغرافية في أنحاء البلاد، لتشكيل أفرقة عاملة محلية للاضطلاع بمسؤولية تنفيذ قرارات اللجان، وتنفيذ أنشطة محلية بناء على مبادرات منها.

ويجري التأكيد بشدة على الأنشطة المشتركة بين الأجيال. ويضطلع التلاميذ في المدارس الثانوية بتقديم المساعدة لكبار السن في المجتمع وفي المنازل السكنية كجزء من التزام شخصي، وتتخذ هذه المساعدة عدة أشكال وفقا للمبادرة المحلية والعادات المتبعة محليا. فعلى سبيل المثال، أبلغ الرئيس العربي للفريق المحلي المعني بالسنة الدولية لكبار السن، أنه تم في مدينة الناصرة التي يتألف سكانها من العرب واليهود، عقد أربعة اجتماعات ضمت الأجداد وأطفال المدارس وتناولت بعض المراحل الأولى من تاريخ استيطان البلدة. ومن الشائق، أن أخصائيا اجتماعيا يعمل هناك ألّف أغنية بالعربية عن السنة الدولية لكبار السن وزعت على التلاميذ.

ونظمت إيشيل، وهي رابطة لتطوير الخدمات للمسنين في إسرائيل، مسابقة في التصوير الفوتوغرافي لأطفال المدارس، وركزت على طريقة حياة كبار السن من السكان اليهود والعرب والدروز وغيرهم في إسرائيل. وتضمنت الصور الفوتوغرافية صورة ليهودي وهو يؤدي صلاته، وصورة لرجل مقعد كبير السن يطعمه أحفاده، وصورة لنساء عربيات بلباسهن التقليدي وصورا أخرى، وعرضت هذه الصور في مسرح القدس وفي رزنامة مصورة احتفالا برأس السنة اليهودية في أيلول/سبتمبر. وفي العديد من المدارس، يقوم الطلاب بزيارة المتقاعدين في منازلهم أو يصحبونهم لأسباب أمنية عندما يذهبون لتسلم معاشاتهم التقاعدية. ومن الأمثلة الأخرى على هذا التعاون، تنظيم حلقات عمل وحلقات

دراسية مشتركة، ومشروعات تطوعية يتم تنفيذها معا، وإنشاء جوقات إنشاد مشتركة من الشباب والكبار.

وتضمنت الموضوعات التي خصصت لها ندوات أكاديمية ليوم واحد وعقدت على مدار العام عناوين منها: "كبار السن في التقاليد اليهودية"، و "الشيخوخة في حقبة التفاهم" و "العلاقات المشتركة بين الأجيال" و "الشيخوخة في القرن الحادي والعشرين" و "طوبولوجيا كبار السن من السكان في إسرائيل"، وتعقد غدا في جامعة بن غوريون في بئر السبع ندوة بعنوان: "المستقبلية في مجال الشيخوخة". وجرى عقد عدد من المؤتمرات لكبار السن في أنحاء البلاد، بما في ذلك حلقات عمل طلب إليهم فيها التعبير عن تساؤلاتهم وشكوكهم وآرائهم المتعلقة بالشيخوخة في قرننا هذا.

ولا بد من رؤية العمل الإبداعي في الشيخوخة لكي يصدق: فالمبارات التنافسية التي عقدت للذين تجاوزت أعمارهم سن الـ ٧٠ في مجال الكتابة عن آرائهم بشأن الشيخوخة اجتذبت أكثر من ١٠٠ مشارك، واشتملت على عدد غير قليل من القصائد.

والنية هي نشر العديد من هذه الأعمال الإبداعية في هيئة كتاب سيكون بمثابة مصدر أدبي وتعليمي لدراسة الشيخوخة. كذلك فإن الأعمال التي قدمت في منافسة التصوير الفوتوغرافي بين المصورين المسنين ستعرض هذا الشهر في أورشليم.

وقد نوقشت مسألة توفير التأمين للرعاية طويلة الأجل في مجال التمريض المنزلي في اللجان الفرعية. وستقوم لجنتنا بعرض هذه المسألة مع عدد من المسائل التشريعية، مثل توفير الأدوية للمسنين ومكافأة مقدمي الرعاية على لجنة الكنيست البرلمانية المعنية بالرعاية الاجتماعية، في غضون أسبوعين.

والمناقشات بشأن المسائل الصحية تمثل جانبا واحدا من عدة جوانب. ففي الأسبوع الماضي نظمت مسيرة في أورشليم شارك فيها ٦٠٠٠ من المتقاعدين، كجزء من برنامج صحي وطني للمشي لصالح المسنين. وسيتواصل هذا النشاط الجماعي تحت توجيه خبراء متطوعين في السنوات المقبلة. كذلك فإن العمل التطوعي، بوصفه نشاطا منتظما لكبار السن، قد لقي أيضا اهتماما كبيرا، وقد تم النهوض بتنظيم الجمعيات الطوعية خلال السنة.

وفي الختام أقول إن أبرز نتائج السنة الدولية لكبار السن - بعد أن تتلاشى ذكريات الاحتفالات والمؤتمرات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية وغيرها من الأنشطة الدعائية - ربما تمثلت في استمرار الزخم لتعزيز الصورة الإيجابية للشخص المسن. وينبغي تشجيع الأصحاء من المسنين على أن يكونوا أكثر نشاطا، كما أن حاجات المعاقين ومن يرعونهم تتطلب اهتماما متزايدا أبدا. ونأمل أن تحمل سنة ١٩٩٩ الدولية لكبار السن دروسها الإيجابية عن السكان كبار السن إلى القرن المقبل. وبينما ندخل إلى الألفية الجديدة، من الملائم أن نتذكر نبوءة النبي زكريا التي تقول:

"هكذا قال رب الجنود إن الشيوخ والعجائز يعودون يسكنون في ساحات أورشليم كل واحد بيده عصاه ...

... وتمتلئ ساحات المدينة بنين وبنات يلعبون في ساحاتها". (الكتاب المقدس، نبوءة زكريا، الفصل الثامن، الآيتان ٤ و ٥)"

السيدة غورانسون (السويد) (تكلمت بالانكليزية): إن سنة الأمم المتحدة الدولية لكبار السن أدت إلى تزايد الوعي الدولي بحاجات كبار السن وقدراتهم. ومن البيانات التي استمعنا إليها اليوم يتضح أن السنة قد حفزت على القيام بأنشطة في جميع أرجاء العالم.

إن السويد بها أعلى نسبة في العالم من الناس الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ و ٨٠ سنة. وفي السويد، ١٧,٤ في المائة من السكان تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة، و ٥ في المائة تقريبا فوق ٨٠ سنة. وللسويد بالفعل بعض الخبرة بالتطورات التي تواجه الآن العديد من البلدان الأخرى. ومع ذلك فإن نسبة المسنين في السويد ستظل ترتفع؛ وخلال ٢٠ سنة سيكون عمر ربع السويديين قد تجاوز ٦٥ سنة. والعدد المتنامي للمسنين سيقتضي اتخاذ نهج جديدة لتناول مهمة تنظيم مجتمع يتحقق فيه رفاه الجميع. والأمر هنا لا ينحصر في زيادة نسبة الناس الأكبر سنا والمسنين، بل إن هؤلاء الناس سيختلفون في بعض الجوانب عن متقاعدي اليوم من المسنين. وعلى سبيل المثال، سيكون معظمهم أحسن صحة وأفضل

تعلمـــا. والآن بالفعل فإن واحدا من كل أربعة أشخاص يبلغون عمر التقاعد له أم أو أب على قيد الحياة.

وعدد كبار السن المتزايد في مجتمعنا ينبغي النظر إليه بوصفه إنجازا وتحديا. وهو إنجاز لأن عددا أكبر من الناس أتيحت لهم فرصة أفضل ليعيشوا حياة أطول وبمستوى راق. وهو تحد لأننا نعلم أن كبار السن عموما أكثر حاجة إلى الرعاية الصحية والطبية وإلى خدمات الرعاية الاجتماعية.

وخلال التسعينات، عانت السويد من أزمة اقتصادية بالغة اعتبرها الكثيرون تهديدا لرفاههم المشترك. والآن وقد أخذ الاقتصاد يستعيد توازنه، تتخذ تدابير لكي تستعيد خدماتنا للرعاية الصحية نوعيتها ومضمونها.

إن المسنين ورفاههم مسألتان من المسائل ذات الأولوية بالنسبة للحكومة السويدية. وقبل أكثر قليلا من عـــام، قدمت الحكومـــة خطـــة عمل وطنية تتعلق بوضع سياسات من أجل المسنيـــن. وتشمـــل الخطة أهدافا وتدابير متعلقة بالسياسات الوطنية الغرض منها تحسين رعايـــة كبـــار السن في السنوات المقبلة. وأود أن أشير إلى أن هناك مشكلـة معينة تواجه خدمات رعاية المسنين في السويد هي الصعوبـــة التي نلاقيها - والتي سنظل نلاقيها على نحو متزايـــد - فيما يتعلق بتعيين العاملين في هذه الخدمات بأعـداد كافية. فعـــدد من سيكونون في عمر العمل سيتناقـــص في القرن الحادي والعشرين. ورعاية المسنيـــن عمـل ليس له مكانة اجتماعية عالية فـــي السويـــد، ومن يعملـــون في قطاع رعاية المسنين هـم أساســـا من النساء. وهذا أمر نسعى جاهدين إلى تغييره.

وفي السويد حفزت الأنشطـــة الوطنية والإقليمية والمحلية التـــي نظمـــت فـــي إطـــار السنة الدولية على إجراء مناقشات واسعة النطاق بشأن السياسات المتعلقة بالمسنيـــن. وأود أن أذكر بعض مواضيع تلك المناقشات.

أولا، من العناصر الهامة في التطور الراهن للمجتمع السويدي تحوله إلى مجتمع معلومات. والقسم الأكبر سنا من السكـــان معـــرض لخطر الإقصاء من مجالات التطور هذه، التي تفترض مسبقا اهتماما بالحواسيب وقدرا من المهارة في استخدامها. ويمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات لتعزيز المعرفة ونشرها والنهوض بمجتمع عادل. ولأن بإمكانها أن تيسر الحوار بين الناخبين وممثليهم السياسيين، فهي أيضا أداة مثالية لتعزيز الديمقراطية.

وبغية منع نمو المزيد من الانقسامات في المجتمع، يجب أن نضمن أن تكون المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والمهارات اللازمة لاستخدامها متاحة للجميع. ولهذه الغاية، يجب أن نكفل ألا يحول أي شيء دون وصول هذا التطور إلى كل فرد في المجتمع، بغض النظر عن السن أو الإعاقـــة، أو مكـــان الوجود. وفي حدث نظم مؤخرا في وقت واحد في كل مكتبة في السويد تقريبا، دعي كبار السن إلى تجربة التجول على صفحات شبكة الإنترنت. ولقيت المبادرة اهتماما بالغا، وجاء الآلاف من النساء والرجال من كبار السن إلى المكتبات. وتمثل الغرض من تلك المبادرة في مساعدة كبار السن على التغلب على التهيب الأولي الـذي يشعـــر بـه معظمنا في مواجهة التكنولوجيات الجديدة.

ومن المسائل الأخرى، مسألة التقاء الأجيال. فمن العوامل الهامة في إنشاء مجتمع لكل الأعمار قدرتنا على مواجهة حالات التنافر بين الأجيال، وتهيئة أماكن للقاء يمكن فيها تبادل المعرفة والخبرة على نحو مثمر. إننا نعيش في مجتمع يركز على الشباب حيث تكون فرص تبادل النقاشات العامة بين الشباب والمسنين نادرة في أفضل الأحوال. وحين يبلغ مراهقو اليوم في السويد سن الـ ٤٠، سيكون ربع مواطني المجتمع الذي سيعيشون فيه قد تجاوز سن الـ ٦٥. والآن هو الوقت المناسب لهم لبدء التفكير في نوع المجتمع الذي يرغبون، وفي الكيفية التي سينظر إليهم بها الشباب عندما يتقدمون في السن. ومن الأمثلة على الأنشطة التي نفذت خلال السنة الدولية، مباراة وطنية لكتابة المقالات لتلاميذ المدارس، ومؤتمر مشترك بين الأجيال.

وعبر السنوات تعلمنا أن أحد أهم شروط تقديم الرعاية رفيعة المستوى للمسنين هو التعاون بين قطاعي الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية. إننا نريد أن نحيا حياة طويلة ونريد أن نظل أصحاء. والكثير من الناس يتطلعون قدما إلى التقاعد على أمل الاستمتاع بحياة نشطة ومشبعة للحاجات تدوم سنوات طويلة. وفي السنوات القليلة الماضية بدا اهتمام متزايد بالتدابير الرامية إلى الوقاية من اعتلال الصحة بين أوساط المسنين في السويد.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية).

إن الحكومة تدعم الآن عدة مشاريع نموذجية طويلة الأجل، تنطوي على أنشطة إيصال الخدمات بين المسنين. وهناك شرط لتقديم هذا الدعم، هو أن يشارك في هذه الأنشطة عاملون من الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية.

والعديد من التدابير المقترحة الواردة في خطة العمل الوطنية تتعلق بتطوير مشاركة المستفيدين وتأثيرهم في الدعم والمساعدة اللذين تقدمهما خدمات الرعاية للمسنين. والاستقبال الذي يقابل به المسنون ودرجة مشاركتهم هم وأعضاء أسرهم في الرعاية التي يتلقونها من أهم جوانب تحسين الجودة في هذا المجال. وخلال السنة الدولية، سنسعى إلى إبراز أمثلة من الأنشطة التي تقوم فيها مشاركة المستفيدين بدور بارز.

واسمحوا لي في النهاية أن أنتقل إلى أهمية تغيير السلوكيات. فإقامة مجتمع للناس من جميع الأعمار - يمكن فيه لكبار السن أن يشاركوا وتكون لهم كلمة في القرارات التي تؤثر على المجتمع بأسره، ويريد فيه الشباب العمل في الرعاية الصحية وتقديم الخدمات للمسنين - تتطلب إحداث تغيير جذري في السلوك تجاه المسنين والشيخوخة. وأحد التحديات هو تغيير السلوكيات وجعل الناس يعتبرون المسنين موردا. ونحتاج أيضا إلى تغيير صورة المسنين التي تصورهم بأنهم تقاعدوا من حياة المجتمع، وكذلك، هناك شاغل أساسي في وضع السياسات للمسنين وهو تغيير السلوكيات وتعزيز احترام الأكبر سنا. وفي هذا الشأن هناك الكثير الذي ينبغي أن نتعلمه من الثقافات الأخرى.

لقد رسمت الخطوط الخارجية العريضة لسياسات السويد بخصوص المسنين والإصلاحات التي نقوم بها. وأعتقد أنها تدل على التزام الحكومة السويدية باتباع سياسات تتمشى مع أهداف السنة الدولية. ولكننا بالطبع ندرك أن الظروف والفرص تختلف من بلد لبلد. وفي وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج من أجل التعاون الدولي، يجب أن نسعى إلى بناء سياساتنا على فهم مشترك بأن جميع الشعوب متساوية أساسا ولها نفس الحقوق.

السيد أليمان (إكوادور) (تكلم بالاسبانية): اليوم نجتمع للاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن، معربين عن التحية الواجبة للذين وصلوا إلى مرحلة من حياتهم يتعين على الأسرة والدولة أن تقوما فيها بدور هام في خلق مجتمع قائم على معايير أكثر إنسانية وإنصافا بما يعود بالنفع عليهم.

إن الزمن ساحر كوني قديم يقيس الإنسان والبشرية بمقاييس مختلفة: مقياس قصير جدا بالنسبة للإنسان، ومقياس لا نهائي تقريبا للبشرية. إلا أنه حتى إذا كانت إقامة الإنسان المؤقتة على الأرض قصيرة، فإن العلم والخبرة اللذين حصلتهما البشرية عبر السنين سمحت للبشرية، وعلى وجه الخصوص في هذا القرن، بأن تحرز انتصارات هامة. فمتوسط العمر المتوقع زاد منذ ١٩٥٠ بمقدار ٢٠ سنة. واليوم، يوجد واحد من كل عشرة من سكان الكوكب يتجاوز عمره ٦٠ عاما؛ ومن المتوقع أنه بحلول عام ٢٠٥٠، سيكون واحد من كل خمسة أشخاص قد بلغ ذلك العمر، معظمهم سيعيشون في العالم النامي. والواقع أيضا أن متوسط العمر المتوقع للمرأة أكبر من متوسط عمر الرجل، ووضعها يستحق اهتماما خاصا. ولذلك يجب أن نوحد قوانا في محاولة حل المشاكل القديمة التي لا تزال تواجه البشرية: الفقر، والظلم ونقص التنمية والعدالة الاجتماعية.

الفقر موضوع إلزامي إذا أردنا أن نتصدى بشكل جاد لمشاكل واحدة من أكثر فئات المجتمع ضعفا: أي فئة المسنين. وفي هذا الصدد، فإن بطء النمو الاقتصادي العالمي ليس غريبا على إكوادور؛ بل إننا في الحقيقة قد نكون الآن نمر بأشد أزماتنا حدة في هذا القرن، والتي يزيد من حدتها عبء الديون الخارجية الكبير. وبمصاحبة الفقر، يؤثر الظلم تأثيرا مباشرا على الأكثر ضعفا. والتوزيع غير العادل للثروة يقترن بنظام للضمان الاجتماعي لا يفيد إلا قطاعا ضيقا من المجتمع، ولا يوفر الوصول الشامل الى النظم التقاعدية والصحية لمن تزيد أعمارهم على ٦٥.

إلا أننا يجب أن نشير إلى أن حكومة إكوادور لم تسمح للأنواع بأن تشل حركتها. ففي ١٩٨٠، أنشأت وزارة الرعاية الاجتماعية مكتبا مخصصا لمصالح كبار السن. وفي ١٩٩١، أنشئت الإدارة الوطنية لعلم الشيخوخة كجهاز يختص بتخطيط وتقييم وتطوير ورصد البرامج المتعلقة بذلك القطاع من السكان. وهو اليوم، ينسق الخطط، والبرامج، والمشاريع والأنشطة المرتبطة بالاحتفال بالسنة الدولية. وبالمثل، فإن المجلس الوطني للمرأة يولي اهتماما خاصا لمشاكل كبيرات السن.

وأود باختصار أن أعرض بعض المبادرات الوطنية لإقامة مجتمع لكل الأعمار.

لقد اعتمد منذ وقت قريب قانون كبار السن من المواطنين ليحل محل القانون الخاص لكبار السن. والقانون الجديد مخصص أساسا لتوفير الوصول إلى مستوى من المعيشة يكفل الرعاية الصحية، والغذاء والملبس والمسكن لجميع مواطني إكوادور الذين تتجاوز أعمارهم سن الستين. وفي هذا الخصوص، فإن الإدارة الوطنية لعلم الشيخوخة تطور حملة لنشر المعلومات وزيادة الوعي بالتشريعات الخاصة بالمسنين، والسنة الدولية لكبار السن.

وتتضمن الخطة الوطنية لحقوق الإنسان فصل مخصصا لكبار السن من المواطنين.

لقد وضعت وزارة الرعاية الاجتماعية برنامجا لتدريب عاملين من قطاعات الشعب يعملون في المراكز الوطنية لعلم الشيخوخة من أجل تحسين الرعاية للمسنين. ووضعت لوائح عامة لتوحيد أداء مراكز علوم الشيخوخة.

وفي نيسان/أبريل ١٩٩٩، أنشئ القسم الإكوادوري للشبكة الحكومية الدولية الايبيرية - الأمريكية للسياسات الشاملة المتعلقة بكبار السن من المواطنين، وهو يضم ممثلين لمنظمات عامة وخاصة - ومنظمات لكبار السن من المواطنين، ومراكز لعلم الشيخوخة في أنحاء البلاد.

ومشروع التعاون التقني بين وزارة الرعاية الاجتماعية وبرنامج الأغذية العالمي قد طرح رسميا. وهو يرمي إلى تمويل وتوفير الغذاء للمراكز وقاعات الطعام في المجتمعات المحلية، وحلقات العمل التدريبية والمراكز الترفيهية للمسنين.

وأحد الأنشطة المؤثرة التي بدأتها الإدارة الوطنية لعلم الشيخوخة كان تنسيق الشبكة الوطنية لمسيرة احتضان الكوكب للمسنين، التي بدأت يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر.

وحكومة إكوادور ترحب بالمبادرات الرامية إلى إنشاء استراتيجية طويلة الأجل لمواجهة تحديات شيخوخة السكان. ولذلك نرى أنه سيكون من المناسب استعراض وإعادة تقييم خطة العمل الدولية للشيخوخة، التي اعتمدت في ١٩٨٢. ونؤيد أيضا فكرة عقد جمعية عالمية ثانية للشيخوخة في ٢٠٠٢ لمناقشة مسألة كبار السن. ونحن ممتنون لحكومة أسبانيا لعرضها استضافة ذلك الاجتماع الهام.

وقبل أن اختتم بياني، اسمحوا لي أن أسجل اعتراف حكومة إكوادور بالجهود الدؤوبة لمنسقي المجموعة الاستشارية للسنة الدولية، وللسفيرة خوليا تافاريس ألفاريز، ممثلة الجمهورية الدومينيكية، والسيد أوريليو فرناندیز، ممثل اسبانيا. ونشكر أيضا شعبة السياسات الاجتماعية والإنمائية ومديرها، السيد جون لانغمور، ومنسق السنة، السيد الكساندر سيدورنكو، وموظفي وحدة برنامج الشيخوخة، وكل من ساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في إعطاء أهمية خاصة لهذه السنة.

وفي الوقت نفسه، أود أن أثني على الإسهام الحاسم والتعاون الوثيق من جانب المنظمات غير الحكومية، سواء الإكوادورية أو الدولية، التي ألهمتنا في عملنا، وظلت متفتحة للحوار، ومستعدة دائما للاضطلاع بالمشاريع المشتركة.

ونرجو أن تقودنا السنة الدولية لكبار السن الى التأمل الجاد في الحاجة الماسة الى مواجهة تحدي الاشتراك معا في إقامة مجتمع لكل الأعمار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد خليل (السودان) (تكلم بالعربية): نجتمع اليوم للاحتفال بمناسبة عظيمة المضمون، عزيزة على النفوس، هي الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن، تقديرا وعرفانا بالمكانة السامية لهذه الفئة الهامة من المجتمع، واعترافا بدورها الفعال في تنشئة وتنمية الأسر والأجيال.

لقد اعتمدت الجمعية العالمية للشيخوخة في عام ١٩٨٢ خطة العمل الدولية للشيخوخة، كما تحدد أن يكون عام ١٩٩٩ عاما دوليا لكبار السن تحت شعار "نحو مجتمع لكل الأعمار". كذلك، قررت الجمعية العامة في قرارها ٥٢/٨٠ أن نلتقي اليوم لمتابعة ما قامت به الدول خلال هذا العام.

وأود أيضا أن أضم صوت بلادي الى البيان الذي تفضلت به غيانا، إنابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

تعتبر رعاية كبار السن في السودان مسؤولية اجتماعية تضامنية في المقام الأول. فالأسرة كمؤسسة اجتماعية ونواة للمجتمع، مسؤولة عن رعاية أفرادها، وخاصة المسنين منها. فالمجتمع السوداني يولي المسنين رعاية وعناية خاصة يسودها الاحترام والحب والتقدير. وأي خروج على هذه القاعدة يعتبر خروجا على النظام الاجتماعي العام، حيث أن المسنين يعتبرون على خبرة وتجربة طويلة في الحياة تؤهلهم لتقديم المشورة في أمور الأسرة والمجتمع. كذلك، فقد وقرت مختلف الديانات كبار السن، ووضعتهم في مرتبة سامية. يقول المولى سبحانه وتعالى: "وَقَضَى ربُكَ ألا تعبُدُوا إلا إيَّاهُ، وبالوالِدَين إحسَاناً، إمَّا يَبلُغنَّ عِندَكَ الكِبَرَ أحدُهُما أو كِلاهُما فلا تقُل لهُما أُفٍ ولا تَنهرهُما، وقل لهُما قولاً كريماً" صدق الله العظيم (القرآن الكريم، سورة الإسراء: الآية ٢٣).

وللمرأة المسنة بالسودان دور هام وملحوظ في المجتمع، حيث تنقل الحكمة والتراث الى الأجيال المتعاقبة، وتساهم في تربية النشئ. كما عرف عنها مساهمتها النضالية والوطنية البارزة، خاصة في خلال معارك الاستقلال والمناداة بحقوق المرأة وتحريرها.

لقد بدأ السودان احتفالاته بهذه المناسبة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ متزامنا مع بداية احتفالات الأمم المتحدة وبقية دول العالم بهذه المناسبة السامية. كذلك، فقد التزمت بلادي بقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم ٢٢٩، حول برنامج الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وحتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وانطلاقا من هذا الاهتمام الذي توليه حكومة بلادي، فقد أصدرت وزارة التخطيط الاجتماعي قرارا وزاريا في نيسان/أبريل ١٩٩٨ يقضي بتكوين لجنة قومية من جميع الفعاليات العاملة في مجال كبار السن للتحضير لهذا العمل. وقد تضمن الاحتفال العديد من المناشط التي تعكس اهتمام الدولة والمجتمع بفئة المسنين. فقد أقيم احتفال جماهيري كبير تحت رعاية نائب رئيس الجمهورية، شاركت فيه فئات كبار السن، والهيئات الشعبية، والمنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا المسنين، والمنظمة الدولية لرعاية المسنين، وممثل الأمم المتحدة بالسودان. وتم خلال الاحتفال تكريم جدة وجد السودان. كذلك، فقد تقرر الاحتفال بهذه المناسبة عبر المدارس ودور العبادة المختلفة بالبلاد، من خلال تخصيص الدرس الأول بالمدارس للتعريف بقضايا المسنين والحث على رعايتهم. وكذلك الأمر بالنسبة للمساجد والكنائس. وقد شملت هذه الاحتفالات جميع أنحاء البلاد. ومن جانب آخر، فقد تم إصدار طابع بريدي بهذه المناسبة، كما تم عقد حلقة عمل حول صحة المسنين، من أجل وضع خطة وطنية للبرامج الصحية لكبار السن. ولعل أهم منجزات الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن في السودان هي إعداد مسودة مشروع قانون رعاية المسنين لعام ١٩٩٩، والذي يتم إجراء الصياغة النهائية له وإجازته بنهاية هذا العام.

ومن جانب آخر، فقد شارك السودان في العديد من اللقاءات الخارجية في إطار الاحتفال بهذه المناسبة، ومن بينها حلقة البحث حول كبار السن، التي انعقدت في تونس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بورقة عمل حول رعاية كبار السن في السودان، وغير ذلك من الملتقيات الإقليمية والدولية.

إن المسنين، وكما هو معلوم، من أكثر الفئات ضعفا وتعرضا للأذى، وأكثرها احتياجا للاهتمام والرعاية من جانب الأسرة، والمجتمع، والحكومات. غير أننا نجد أن الحروب المشتعلة في مناطق عديدة من العالم، وبشكل خاص في أفريقيا، تؤثر بشكل مباشر على توفير الاحتياجات الأساسية لكبار السن، من رعاية صحية، وغذاء، وأمن. لذلك، فإننا، وفي إطار هذا الاحتفال، نرى ضرورة بث التوعية إزاء وضع المسنين في حالات الحروب والنزاعات. وتسخير الإمكانيات الوطنية والدولية لتوفير احتياجاتهم الأساسية، وخلق المناخ الملائم لهم للاستقرار والطمأنينة.

يوما بعد يوم تبعد الشقة بين الدول النامية والدول المتقدمة نتيجة للفرق الشاسع في معدلات التنمية والدخل القومي الإجمالي. هذا بالإضافة الى انتشار الأمراض، وبخاصة مرض الإيدز، وعدم توفر الموارد والمساعدات التنموية الرسمية الكافية. إن كل ذلك يشكل تحديا ينبغي مواجهته ومعالجته في إطار الحقائق الماثلة أمامنا. كذلك، فإن ازدياد عدد السكان في حد ذاته لا يشكل، في تقديرنا، مشكلة للدول النامية بقدر ما يطرح سؤالا عن توفر المناخ الملائم لهؤلاء السكان للتمتع بشيخوخة تتوفر لها الاحتياجات الأساسية.

لذلك، فإننا نرى ضرورة خلق نظام اقتصادي واجتماعي دولي عادل للجميع، دون تفرقة بين الدول الفقيرة والغنية.

ختاما، يود وفد بلادي أن يؤكد التزامه بقضايا المسنين وحقوقهم، من خلال وضعه البرامج والاستراتيجيات الشاملة بهذا المجال على مستويات البلاد كافة. كما لا يفوتني التوجه بالشكر للسيدة السفيرة ألفاريز، ممثلة الجمهورية الدومينيكية، على جهودها القيمة والمتواصلة في إطار الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن. ونرجو التوفيق لنا جميعا في هذا المجال.

السيدة بليندا ماناهان (الفلبين) (تكلمت بالانكليزية): أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى التي سبقتني في تهنئة السيد ثيو - بن غوريراب على انتخابه رئيسا لهذه الجمعية العامة التي تظل محفلا هاما تعرب فيه فرادى البلدان عن آرائها وأولوياتها. وأعرب عن ثقتي بقيادته القديرة، في توجيه أعمال هذه الجمعية إلى خاتمة ناجحة.

يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره عن الأنشطة المتعلقة باحتفالات هذا العام بالسنة الدولية لكبار السن. وواضح أن التقرير جهد من الأمين العام يصف فيه، بشكل موجز، مختلف المبادرات المضطلع بها على نطاق العالم، استجابة لمسألة شيخوخة السكان. واحتفالنا المكرس، على مدار السنة، لكبار السن إشادة في محلها واعتراف بالإسهامات العديدة التي قدموها لإنماء وتطوير مجتمعاتنا - ويسعد وفد بلادي أن يلاحظ الإجراءات المبدعة التي اتخذتها مختلف البلدان والنهج المبتكرة التي اعتمدتها في هذا المجال.

واليوم، أطلقت الفلبين الشرارة الأولى لخطة العمل التي وضعتها لكبار السن، والتي تمثل تتويجا لاحتفال البلد على مدار العام بالسنة الدولية لكبار السن. إن الاحتفال على مستوى الأمة بالسنة الدولية لكبار السن هو استجابتنا لقرار الجمعية العامة ٥/٤٧، الذي يعلن عام ١٩٩٩ السنة الدولية لكبار السن. وهذا الاحتفال لم يشمل الحكومة فحسب، بل شمل أيضا المنظمات غير الحكومية وعددا كبيرا من رابطات كبار السن الناشطة في البلد. واحتفالا بالسنة الدولية، عقدنا حلقات دراسية بشأن الشيخوخة وكبار السن. ومنحنا كبار السن جوائز وطنية في مجالات توليد الموارد، وخدمة وقيادة المجتمعات المحلية، والمؤسسات الصديقة للمسنين. وأقمنا معارض للصور الفوتوغرافية، ومسابقات لتصميم الملصقات، ومعارض تجارية. ويوم السبت الماضي انضمت الفلبين إلى المسيرة العالمية المكرسة لكبار السن. وكان من المناسب تماما أن نطلق على هذا الحدث "المسيرة الأسرية من أجل الأجداد".

إن تقليد إحاطة كبار السن بالرعاية الأسرية مكرس في دستورنا الذي ينص على أن من واجب الأسرة أن ترعى كبار السن، بينما يمكن للدولة أن تضع لهم برنامجا للأمن الاجتماعي. وهذه السياسة، أو هذا التقليد، ما زال حيا، وهو ما يمكن تبينه من حقيقة أن ٥ في المائة فقط من كبار السن من السكان يعيشون بمفردهم، بينما يقيم أغلبيتهم مع أسرهم المباشرة. واعترافا بالدور المركزي الذي تلعبه الأسرة في العناية بكبار السن ورعايتهم، فإن خطة عمل الفلبين تستهدف وضع برنامج رعاية شامل ومتعدد الأجيال من أجل كبار السن، في إطار الشبكة الأسرية الفلبينية.

ولدى صياغة خطة الفلبين، استرشدنا بإعلان وخطة عمل ماكاو للشيخوخة في آسيا والمحيط الهادئ التي اعتمدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في قرار أعدته الفلبين في دورة هذه اللجنة الخامسة والخمسين، في نيسان/أبريل ١٩٩٩. واقتداء بخطة عمل ماكاو للشيخوخة، تعالج خطة عمل الفلبين أيضا سبعة مجالات تتصل بشواغل الشيخوخة.

إن احتياجات ومشاكل هذا القطاع كثيرة، وهي تتراوح بين الموارد المالية للأسرة، وتراجع محسوس في احترام المسنين، وزيادة ملحوظة في حالات أمراض الشيخوخة فيما بين كبار السن؛ وعدم وجود الخدمات الاجتماعية الأساسية في المجتمع الذي يعيش فيه الطاعنون في السن، وارتفاع معدل الأمية، وممارسات سوقية غير أمينة يتعرض لمخاطرها كبار السن بشكل متزايد.

إن الاهتمام بمحنة كبار السن في الفلبين لم يبدأ باحتفال البلد بالسنة الدولية لكبار السن. فقبل عام ١٩٩٩ تم بالفعل سن قانونين هامين في هذا المجال. والقانون الجمهوري ٧٤٣٢ يهدف إلى تعظيم إسهام المواطنين كبار السن في بناء الدولة، ومنحهم فوائد ومزايا. وبموجب هذا القانون أنشئ مكتب لشؤون كبار السن في كل مدينة وبلدية، وذلك - في المقام الأول - لرصد تنفيذ التشريعات والبرامج الخاضعة لولاياتها، وإصدار بطاقات هوية موحّدة على المستوى الوطني تمنحهم تخفيضات بنسبة ٢٠ في المائة في المراكز الترفيهية والمطاعم، وعلى

الأدوية والمواصلات. وحتى هذا التاريخ، تم إنشاء ٤٩٥ ١ مكتبا في البلديات و ٨٢ مكتبا في المدن، لشؤون كبار المواطنين.

أما القانون الجمهوري ٧٨٧٦ فينشئ مركزا لكبار السن في كل مدينة وبلدية في الفلبين. ويوجد حتى الآن ٢٠١ مركز لكبار السن على نطاق الدولة، يديرها المواطنون المحليون من كبار السن أنفسهم. كما أن ٣,٧ مليون شخص من كبار السن، أي ٧٧ في المائة من إجمالي السكان المسنين، ينتمون إلى عضوية اتحاد رابطات المواطنين كبار السن في الفلبين، وهو أكبر منظمة شاملة لكبار السن.

وفي الوقت الراهن هناك مشروع قانون تجري دراسته في الكونغرس - وهو العهد الأعظم (الماغنا كارتا) لكبار السن - يستهدف إنشاء برنامج وطني شامل وطويل الأجل يهيئ لكبار السن فرصا مستمرة للعمل، ومشاريع لمصادر العيش والوصول إلى التعليم الرسمي وغير الرسمي، والخدمات الاجتماعية، وبالتحديد في مجال الصحة والإسكان.

وبغية الارتقاء بظروف معيشة كبار السن، توفّر لهم حكومتنا مختلف البرامج والخدمات، بما فيها التدريب على المهارات وتقديم المساعدات المالية لأنشطة توليد الدخل؛ وتنظيم رابطات على مستوى المجتمع المحلي لكبار السن توفر لهم الفرص لتأهيلهم للمجتمع والتعبير عن النفس، والارتقاء بالذات؛ وتعبئة كبار السن لإيصال الخدمات لأندادهم، وخدمات حماية الطفولة، ومشاريع إثراء الحياة الأسرية وما شابهها من المشاريع، وتقديم المساعدة لإعادة التأهيل البدني لكبار السن؛ وتقديم الرعاية الأسرية البديلة للمتخلى عنهم والمهملين والمنفصلين عن أسرهم والمشردين من كبار السن؛ وأخيرا وليس آخرا، تقديم خدمات الرعاية اللاحقة والمتابعة لمن صرفوا من منشآت الرعاية الداخلية.

تعطى الدولة أولوية للاحتفاظ بالأسرة الفلبينية كاملة ومتماسكة، باعتبارها المصدر الرئيسي للرعاية والدعم العاطفي للأشخاص كبار السن والوحدة الأساسية المسؤولة عن إعداد الأجيال الأصغر للشيخوخة. بيد أن الفقر الذي تعاني منه أسر ومجتمعات فلبينية كثيرة يعوق توفير الرعاية والدعم الملائمين إلى الأشخاص الأكبر سنا. ونحن نستجيب لهذا الواقع بإيجاد مشاركات دقيقة بين الحكومات المحلية والوطنية والمجتمع المدني وقطاعات أخرى من أجل الوصول بالموارد إلى الحد الأقصى وتوجيهها إلى المناطق والقطاعات والمجتمعات والأسر الأكثر احتياجا.

وتعتمد الفلبين على تجاربها الغنية بالاحتفال بالسنة الدولية للأشخاص المسنين وهي تصدر التوصيات التالية. أولا، نحن نحث الأمم المتحدة على زيادة تكثيف مبادراتها لتعزيز الأسرة لتمكينها من مواصلة توفير الدعم للمسنين وإعداد أعضائها للشيخوخة المنتجة. وثانيا، نظرا لأن الاستعدادات المستمرة مدى الحياة للشيخوخة تستتبع توفير الخدمات الأساسية للتنمية البشرية، بما في ذلك توسيع تغطية خطط الضمان الاجتماعي، ولا سيما في القطاع غير الرسمي، تحتاج الأمم المتحدة إلى حث بلدانها الأعضاء على اعتماد وتنفيذ عقد الـ ٢٠/٢٠ الذي تخصص بمقتضاه ٢٠ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي و ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وثالثا، نحن بحاجة إلى الفهم بصورة أكمل للآثار التي ترتبها العولمة على المسنين. ونحن نلمس أوليا بين هولاء المسنين الحاجة إلى التعليم وحماية المستهلك مدى الحياة لتمكين المسنين من التأقلم مع التغيرات والمطالب السريعة للاقتصادات والمجتمعات المتكافلة بصورة متزايدة. وتتطلب هذه الميادين التعاون فيما بين الدول.

وختاما، فإننا نكرر التأكيد على إيماننا بالانتفاع بالتعلم من تجارب بعضنا البعض. وبالرغم من أن البلدان تمر بصور مختلفة بتجارب النقلة الديمغرافية، وبالرغم من أنه لا يمكن لبلد ما تطبيق استراتيجيات بلد آخر عن نحو عشوائي، فهناك الكثير الذي يتعين أن نتعلمه بعضنا من بعض في مجال مساعدة الأشخاص المسنين على أن يعيشوا حياة أكثر مغزى ومجزية بقدر أكبر بعد عام ١٩٩٩، السنة الدولية للأشخاص المسنين وفي القرن القادم.

السيد كيسيليف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إنه لشرف عظيم لي أن أشترك في الجلسة العامة للجمعية العامة المكرسة لموضوع آني مثل حالة الأشخاص المسنين.

ونحن نتفق مع الجزم بأن احترام المسنين والاهتمام بهم كانا دائما وفي كل مكان علاقة ملزمة للحضارة الإنسانية. فبالرغم من أعمار الناس من جيل المسنين

فإنهم مصدر دائم لمتعة الحياة والتفاؤل الاجتماعي. وهم ضامنون للقيم الأخلاقية والثقافية ومثل للموقف الإنساني تجاه الحياة والتضحية بالذات من أجل أسرهم ومجتمعهم ككل.

وعلى الفور وجد قرار الجمعية العامة بإعلان عام ١٩٩٩ سنة دولية للمسنين رد فعل إيجابيا في الاتحاد الروسي الذي تبلغ فيه نسبة الأشخاص الذين بلغوا سن المعاش ٢٠ في المائة. ونحن ننظر إلى السنة الدولية للمسنين في روسيا بوصفها مرحلة هامة في أنشطة الدولة لصالح الأجيال الأكبر سنا، مرحلة تفتح فرصا جديدة لتحسين حالة المسنين وتعزيز دورهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد.

وللاحتفال الناجح بالسنة الدولية للمسنين، اعتمد رئيس الاتحاد الروسي والحكومة القرارات المناسبة، وأنشأوا لجنة تنظيمية وأقروا المناسبات الأساسية للسنة. ونفذت إجراءات أخرى في الكيانات المكونة للاتحاد الروسي.

وتقام المناسبات في السنة الدولية للمسنين في خلفية من التدابير الإضافية الدائمة التي تتخذها الحكومة لزيادة الضمانات القانونية، ولإصلاح نظام المعاشات التقاعدية، ولتحسين الرعاية الصحية، وللإمدادات، ولاستحداث شبكة الخدمات الاجتماعية للمواطنين كبار السن، ولزيادة الخدمات في الميادين الاجتماعية والثقافية والتعليمية. ويجري تنفيذ برنامج اتحادي خاص للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ بعنوان "جيل الكبار" بتوجه اجتماعي واضح. وقد مددت الحكومة الروسية تنفيذه حتى سنة ٢٠٠٠. وتقوم الأنشطة العملية لصالح المسنين على إنجازات علم الشيخوخة في روسيا، الذي له تاريخ يرجع إلى أكثر من ٤٠ سنة والذي قدم مساهمة كبيرة لصياغة طرق جديدة لرعاية المسنين.

وترتبت على الاحتفال بالسنة الدولية للمسنين في المنطقة الروسية مناسبات عملية صممت لتخفيف الآثار السلبية للشيخوخة والمشاكل الفردية والجماعية الناتجة عنها. كما تتضمن هذه المناسبات التي تبين مدى رعايتنا للمسنين المهرجانات الاحتفالية والبهيجة، ومناسبات إعلامية ودعائية وأحداثا ثقافية ودولية. ولقد وضعت استراتيجية عقد المناسبات في إطار السنة الدولية للمسنين في مناطق كثيرة على أساس أبحاث اجتماعية خاصة.

وتلقت الأعمال المتصلة بالسنة الدولية وبقاعدة مفاهيمية، التفهم والتأييد من المنظمات غير الحكومية الروسية ووسائط الإعلام. وهي تبين رغبة متزايدة في إشراك المسنين في أنشطة اجتماعية المنحى ومراعاة احتياجات القراء وجماهير الإذاعة والتلفزة من المسنين. وتقدم معلومات أكثر تنوعا عن مختلف نواحي حالة المواطنين المسنين.

وأولي اهتمام خاص أثناء السنة لنشر وتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة للمسنين لإضافة الحياة إلى أعمارهم وليس لإضافة مجرد سنوات إلى حياتهم. وفي تنفيذ الاتحاد الروسي للمبادئ يحاول العثور على أفضل الحلول للمشاكل الاجتماعية الاقتصادية، والعائلية، والمتعلقة بالأسر المعيشية، والسيكولوجية والكثير غيرها من مشاكل المسنين وتهيئة الظروف للمعمر المسن الآمنة والمعتز بكرامته.

وأسفر رصد حالة الجيل المسن عن وجود ثلاث مشاكل مشتركة للمواطنين المسنين في روسيا: سوء الحالة الصحية، وانخفاض الدخل، والوحدة. والحالة المحددة للروس المسنين اليوم هي أن المخاطر الاجتماعية الموضوعية المرتبطة ببداية كبر السن تزداد سوءا بسبب الحالة الانتقالية لاقتصادنا.

ونحن في روسيا نشعر بدقة خاصة بمدى صعوبة العثور على نموذج أمثل للانتقال إلى الظروف السوقية. وتقوم الحكومة الروسية بعمل كل شيء تستطيعه حتى نتمكن من التخفيف، بأكبر قدر ممكن، في التكاليف الاجتماعية لأزمة العام الماضي الاقتصادية والمالية. والآن وقد استطعنا تنفيذ التدابير ذات الأولوية لحل هذه الحالة المتأزمة - تقليص التضخم، وضمان الاستقرار النسبي لعملتنا، ومنع الكساد المأساوي في الإنتاج - ظهرت في المقدمة من جديد عملية تحسين المستويات المعيشية ونوعية الحياة للناس الذين بلغوا سن التقاعد.

وتبعا للمهام التي صدر تكليف بها من رئيس الاتحاد الروسي والحكومة، تتخذ تدابير عاجلة لرفع المعاشات التقاعدية وتنفيذ الإصلاحات فيها. ونحن نخطط للقيام في المستقبل القريب تطوير سياسة اجتماعية للمسنين للفترة حتى سنة ٢٠٠٥ ستتولى تنفيذ أفكار مجتمع للناس من جميع الأعمار.

واليوم فإن أحكام صكوك الأمم المتحدة المتفق عليها التي تدعو منظومة الأمم المتحدة مباشرة إلى تقديم الدعم إلى بلدان الاقتصادات الانتقالية وتنفيذ السياسات لتحسين نظام الرعاية الاجتماعية بما في ذلك للمواطنين المسنين لها نفس الأهمية التي كانت لها دائما من قبل. ومن رأينا أنه ينبغي لصناديق وبرامج الأمم المتحدة أن تولي مزيدا من العناية بحالة المسنين عند وضع مشاريع المساعدات التقنية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقال. ويمكن أن تكون من بين المجالات المحددة للتعاون في هذا الحقل تدريب الاخصائيين لأغراض توفير الخدمات الاجتماعية والخدمات الاجتماعية - الثقافية والتوصل إلى توصيات لتحسين نظام المعاشات وتبادل المعلومات العلمية عن إنجازات علم الشيخوخة الأساسية والتطبيقية. ونأمل أن تتم دراسة ومراعاة كل هذه المسائل خلال استعراض خطة العمل الدولية للشيخوخة.

ومن المؤكد أن يعطى احتفالنا بالسنة الدولية لكبار السن تحت رعاية الأمم المتحدة دفعة جديدة للجهود التي نبذلها في مجال ضمان شيخوخة سعيدة وعمر طويل للأشخاص الذين ندين لهم بحياتنا وبتعليمنا وبالأساس الذي تستند إليه التنمية الاجتماعية. وينبغي ألا يتوقف تواصل الأجيال. إن المسنين والمسنات هم حفظة تجارب الحياة التي لا تقدر بثمن. إن الرعاية والمساعدة التي نقدمها لزملائنا من المواطنين كبار السن وتحملنا المسؤولية عن مصيرهم ستمنحهم الشجاعة والصبر والقوة اللازمة لمواصلة العيش: ونحن نرسي، من خلال التعبير للمسنين عن حبنا الحقيقي المدعوم بالرعاية والفهم ومن خلال جهودنا المشتركة، الأسس اللازمة لإقامة مجتمع المستقبل ونعطيه قيما إنسانية خالدة ستساعدنا على الاستجابة بالشكل اللائق لتحديات القرن الحادي والعشرين.

السيد بولز (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب نيوزيلندا بإعلان الأمم المتحدة عام ١٩٩٩ سنة دولية لكبار السن. ويسهم كبار السن في جميع أرجاء العالم في تحقيق تنوع وثراء مجتمعاتنا المحلية منها وغير المحلية. والسنة الدولية هي الوقت الذي نحتفل فيه بهذه المساهمة ونعرب عن تقديرنا لها. وهي تتيح لنا الفرصة أيضا لتحسين التفاهم بين الأجيال وكذلك فهمنا لأثر شيخوخة السكان المتزايدة على المجتمعات في جميع أرجاء العالم، وفي نيوزيلندا أتاحت لنا السنة الدولية فرصة هامة لأن نبني على المستويات التي حددتها خطة العمل الدولية للشيخوخة. إن المبادئ الأساسية لهذه السنة - الاستقلال والمشاركة والرعاية وتحقيق الذات والكرامة - تنبع من الاحترام الذي ينبغي أن يعامل به أي مجتمع كبار السن، وتعمل نيوزيلندا على إدماج هذه المبادئ في الأنشطة التي ستضطلع بها لأغراض السنة الدولية.

إن الموضوع الذي حددته نيوزيلندا لأغراض السنة الدولية هو "تقدير كبار السن"، وهدفنا الذي نبع من هذا الموضوع هو هدف مزدوج: دعم المواقف الإيجابية من الشيخوخة وكبار السن واتخاذ الترتيبات اللازمة للإعداد لمواجهة شيخوخة السكان. وقد وفرت هذه السنة إطارا لأغراض تركيز كبار السن على توضيح الطرق المختلفة التي يشاركون ويسهمون فيها في حياة المجتمع. إن اهتمام وسائط الإعلام بالأنشطة التي يضطلع بها خلال هذه السنة قد ساعد على تحسين صورة كبار السن وزيادة المعرفة بالفرص المستمرة المتاحة لكبار السن للمشاركة في حياة المجتمع.

وفي نيوزيلندا، تم التخطيط للأنشطة التي سيضطلع بها خلال السنة الدولية لكبار السن بالاستناد إلى ثلاثة تواريخ في هذا العام مع تحديد موضوع لكل تاريخ من هذه التواريخ. وتم التركيز في أولها وهو ١ شباط/فبراير على تقدير مساهمات كبار السن وعلى الشيخوخة المنتجة. وصادف هذا التاريخ إلغاء الحد الأعلى للسن في التشريعات المتصلة بحقوق الإنسان في نيوزيلندا، وهو ما أدى بالتالي إلى فرض حظر على التمييز في ساحة العمل بالاستناد إلى السن. وعقد اجتماعان على الصعيد الوطني لدراسة آثار هذه التغيرات التشريعية والمسائل ذات الصلة بكبار السن في ساحة العمل. وكان التركيز في هذا التاريخ على الشيخوخة المنتجة وتقدير مساهمات كبار السن.

وفي ١٥ أيار/ مايو، تركزت المزيد من الأنشطة المضطلع بها لأغراض السنة الدولية على موضوع تقدير العلاقات بين الصغار والكبار. واليوم الخامس عشر من أيار/ مايو هو أيضا اليوم الدولي للأسر، وهو ما أتاح لنا فرصة لتعزيز التزام الحكومة بدعم الأسر وتقدير الدور الذي يضطلع فيه كبار السن في الأسرة/ والأسرة الموسعة. وتم التركيز في شهر أيار/ مايو على العلاقات بين الأجيال وكان الحادث الأساسي هو نشر كتيب "الربط بين الأجيال" لأغراض استحداث برامج مشتركة بين الأجيال والحفاظ عليها. وقد وزع الكتيب على كل المدارس الابتدائية والثانوية في نيوزيلندا وعلى ما يربو

عن ٣٠٠ منظمة لكبار السن وغيرها من المنظمات الاجتماعية.

وأخيرا، احتفلت نيوزيلندا في ١ تشرين الأول/أكتوبر بالسنة الدولية لكبار السن من خلال أنشطة تركزت على تقدير كبار السن، وتم الاحتفال بهذا اليوم من خلال إقامة احتفالات محلية ومعارض وأحداث، بما فيها مساهمة نيوزيلندا في مسيرة "احتضان الكوكب" لمنظمة الصحة العالمية. وفي بيت الحكومة في والنغتون وزع الحاكم العام جوائز "تاور للمنجزين من كبار السن" التي تمنح لأغراض تكريم مساهمات المتطوعين من كبار السن.

وتدعم حكومة نيوزيلندا المشاريع التي تركز على تحقيق الشيخوخة المنتجة من خلال تمويل ٢٤ منظمة اجتماعية في جميع أرجاء نيوزيلندا. وتم تنفيذ استراتيجية للاتصالات بهدف زيادة الوعي بالشيخوخة المنتجة والطرق التي يسهم بها كبار السن، ويمكنهم مواصلة الإسهام في حياة المجتمع بها. وبعد تشرين الأول/أكتوبر أعدت الحكومة ٢٠ ٠٠٠ نشرة إعلامية تولت توزيعها على المنظمات في جميع أرجاء نيوزيلندا. وأقيم موقع على شبكة إنترنت لتوفير المعلومات عن الاستراتيجية الوطنية لأغراض السنة الدولية، بما فيها التواريخ والمواضيع والأفكار الأساسية في مجال المشاركة فيها.

ومن بين العناصر الهامة للاحتفال بهذه السنة العمل الذي اضطلع به المتطوعون من المنسقين الاجتماعيين في مختلف المواضيع في جميع أرجاء نيوزيلندا، واضطلع أولئك المتطوعون، الذين عينتهم منظمات لكبار السن ومنظمات "للماوريين"، بدور هام في مجال الترويج للسنة الدولية وتشجيع الأنشطة في مجتمعاتهم المحلية.

وتم أيضا تمويل مشروع بحثي محدد لأغراض دراسة وتحديد العوامل التي تسمح لكبار السن بأن يظلوا مستقلين. وسيتضمن البحث توصيات في مجال تنفيذ السياسات وتقديم الخدمات.

والتغذية الاسترجاعية من المجتمعات المحلية تشير إلى أن من أهم النتائج التي أسفرت عنها السنة الدولية لكبار السن استحداث علاقات جديدة وإيجابية بين الجماعات المختلفة التي نفذت معا مشاريع وأنشطة خلال هذه السنة.

وحكومتي تقدر الدعم والمعلومات التي يوفرها لها بصورة منتظمة برنامج الأمم المتحدة المعني بالشيخوخة بصفة عامة وألكسندر سيدورنكو، مدير ومنسق السنة الدولية لكبار السن بصفة خاصة. ونحن نتقدم بالتهانئ للمدير وفريقه لما بذلوه من جهود جيدة على مر هذه السنة.

ومن خلال تقدير مساهمات كبار السن نمكنهم من الاضطلاع بدور منتج ومحقق للذات في المجتمع. ويمكننا جميعا أن نبني على الإنجازات الإيجابية التي حققتها هذه السنة لكي نواصل الترويج للمواقف الإيجابية من الشيخوخة وكبار السن ونكفل إمكانية تلبية احتياجات شيخوخة سكاننا.

السيد سيمونوفتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): إننا كلنا نستفيد كثيرا من امتداد عمرنا: إذ تتاح الفرصة للشباب لأن يصبحوا كبار السن ولكبار السن لأن يصبحوا أكبر سنا، ومن كل وجهات النظر، لا تشكل الشيخوخة الديمغرافية لعنة بل نعمة مقنعة، وعلينا جميعا أن نستفيد من هذه الفرص الجديدة على أفضل وجه؛ ومن ثم فإن بلادي ترحب ترحيبا حارا بهذه المناقشة لنستكشف معا طبيعة ونطاق الشيخوخة الديمغرافية في جميع أرجاء العالم وما لها من آثار على الفرد والأسرة والمجتمع وكذلك على الاقتصادات والثقافات.

وتعرب حكومتي أيضا عن تقديرها البالغ للجهود التي بذلت في إطار برنامج الأمم المتحدة في مجال الاضطلاع بالأعمال التحضيرية لأغراض هذا العام والموضوع الذي تتركز عليه، "مجتمع لكل الأعمار"، وكذلك لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/54/268 الذي له أهمية كبرى بالنسبة لهذه المسألة الهامة.

وكتراث للاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن وأنشطتها التي لا حد لها، تم الاعتراف بالآثار البالغة الاتساع للتغيرات الديمغرافية في جميع أرجاء العالم، وقد أدى ذلك إلى تقدم واسع النطاق تحولت فيه النظرة السلبية إلى كبار السن باعتبارهم عبئا على المجتمع إلى نظرة أكثر إيجابية إليهم بوصفهم مشاركين ناشطين يمكن لتجاربهم في الحياة أن تسهم بشكل كبير في إيجاد عالم أفضل.

وجمهورية كرواتيا قد شهدت أيضا زيادة كبيرة في كبار السن، فوفقا لتعداد عام ١٩٩١ يزيد سن ١٣ في

المائة من سكان كرواتيا عن ٦٠ عاما، بيد أنه خلافا لما حدث في البلدان الأخرى التي تم التعرف فيها على اتجاهات ديمغرافية مماثلة، واجهت كرواتيا هذا الاتجاه في ظل ظروف المرحلة الاقتصادية الانتقالية المحددة التي عقدتها الآثار الناجمة عن الحرب.

ولدى التصدي لهذا التحدي، بدأ تنفيذ مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من الأنشطة على الصعيد الوطني للاحتفال بهذه السنة استهل بإنشاء لجنة وطنية في أول عام ١٩٩٩. وفي إطار الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن نظمت اللجنة الوطنية مؤتمرا ركز اهتمامه على تحديد الأهداف لأغراض التنمية الاستراتيجية في مجال توفير الرعاية لكبار السن في جمهورية كرواتيا. ووصفت سلسلة من المبادئ الوطنية التي تعكس مبادئ الأمم المتحدة الثمانية عشرة المتعلقة بكبار السن. هذه التوصيات توضح تطور السياسة المتعلقة بكبار السن وتتضمن اقتراحات بافتتاح سلسلة واسعة من المشروعات والأنشطة.

ومن بين التوصيات كافة التي وضعتها اللجنة الوطنية أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى ما يلي: إنشاء آليات طويلة الأجل لرصد العلاقة المتبادلة بين الشيخوخة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وسياسات الرعاية الاجتماعية المتوخاة لإيجاد بيئة ممكنة تسمح بالمشاركة والاندماج الكاملين لكبار السن في المجتمع من خلال توفير الرعاية الجيدة بما في ذلك الرعاية الصحية، والوصول إلى التسهيلات السكانية اللازمة، وتدابير التطور الريفي الموجهة إلى تغيير الاتجاه بين نقص السكان والشيخوخة في بعض الميادين وذلك بتشجيع أنشطة الأجيال المتعددة.

وخبرة كرواتيا التي يشكل كبار السن فيها ٢٠ في المائة من مجموع عدد المشردين نتيجة للحرب تبين بجلاء أنه ينبغي أن نولي أهمية خاصة لحماية كبار السن بالإضافة إلى حماية النساء والأطفال والمجموعات الضعيفة الأخرى. وفي ظل الحالة الخاصة لكرواتيا أولي اهتمام خاص لكبار السن المشردين داخليا وللعائدين ولذلك لتسهيل عودتهم وتمكينهم من استئناف حياتهم المستقلة.

وليس هناك شك في إننا سنعيش مدة أطول في القرن الحادي والعشرين وسواء أكان امتداد العمر ستصحبه زيادة في نوعية الحياة لجميع الناس أن انخفاضا في هذه النوعية فإن ذلك كله يعتمد على نوعية استعدادنا لمواجهة هذا التغير الاجتماعي والديمغرافي الأساسي. وهذه مهمة ضخمة بالنسبة لنا جميعا، سواء في ذلك الدول الأعضاء في الجمعية العامة أو المنظمات الحكومية الدولية أو المنظمات غير الحكومية.

إن الاستثمار في التنمية الإنسانية طوال حياتنا، ودعم المؤسسات الاجتماعية التي تضم جميع الأعمار ليسا مجرد أفكار جيدة ولكنهما شرطان أساسيان لمجتمع كل الأعمار الذي نرغب جميعا أن يكون جزءا من القرن الحادي والعشرين.

السيدة أريستانبيكوفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة في هذه الجلسة المكرسة لمتابعة السنة الدولية لكبار السن.

وكغيري من المتكلمين السابقين يعلق وفد بلادي أهمية كبيرة على هذه المسألة. ففي ١٩٨٢ صادقت الجمعية العامة على خطة العمل الدولية للشيخوخة ثم اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٩١/٤٦ مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن. وكان هذا خطوة هامة لم يسبق لها مثيل من جانب المجتمع الدولي صوب توفير إطار عمل عريض لكبار السن ولتشجيع الحكومات الوطنية على أن تدرج هذه المبادئ في برامجها الوطنية. وقد أسهمت هذه المبادئ بشكل كبير في تحسين مركز كبار السن على المستوى العالمي وفي مشاركتهم في صياغة السياسات التي تؤثر مباشرة في رفاهتهم.

وبغية تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة وتعزيز الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة لكبار السن حددت الجمعية العامة عام ١٩٩٩ السنة الدولية لكبار السن. وعندما أعلن الأمين العام بدء السنة الدولية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ في مقر الأمم المتحدة، أكد نجاعة هذا الحدث في عشية الألفية الجديدة لتسهيل تحديد اتجاهات شواغل كبار السن وتشجيع الأنشطة داخل منظور طويل الأجل.

واليوم أصبحت الأمم المتحدة منخرطة على نحو حاسم في هذا الميدان. وتقرير الأمين العام يوفر تحليلا متعمقا لما فعلته منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٠٩/٥٣.

يلاحظ وفد بلادي بارتياح كبير عمل برنامج الأمم المتحدة المعني بالشيخوخة الذي مد استكشافه لأدوار وفرص وإسهامات كبار السن في مجتمعات تتغير بسرعة. ونرى أنه من المهم أن يشارك برنامج الأمم المتحدة في العملية التي تجري حاليا لوضع إطار سياسة لمجتمع لكل الأعمار. وبالنسبة لوفد بلادي من المهم أيضا أن يشتمل إطار السياسة المتطور أربعة جوانب: حالة كبار السن، وتنمية الفرد مدى الحياة، والعلاقة بين الأجيال المتعددة في الأسر والمجتمعات وتأثير المجتمعات الكبيرة على كبار السن. هذه الجوانب الأربعة تؤدي إلى استكشاف إيجابي نشط للشيخوخة في سياق تأثيرها على الأرضية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وبالنسبة لبلادي، فإن تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين له أولوية كبيرة. وقد أحرزت كازاخستان تقدما كبيرا في تنفيذ خطط العمل التي وضعتها المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة وذلك عن طريق تطوير إطار سياسة اقتصادية واجتماعية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وإحدى المهام الرئيسية التي تواجه بلادي اليوم هي وضع نظام عريض يعتمد عليه لحماية السلامة الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

"كازاخستان ٢٠٣٠" برنامج رئاسي يستهدف نقل البلاد إلى الألفية القادمة، ويضع استراتيجيات لحفز نمو السكان وتحسين الصحة وزيادة الرفاهية لجميع المواطنين. وينهض البرنامج بزيادة عمر السكان عن طريق تعزيز أساليب الحياة الصحية التي تساعد في تخفيض الأمراض التي يمكن الوقاية منها وإساءة استخدام الموارد.

ووضعت حكومة بلادي خطة العمل الوطنية لتحقيق أهداف السنة الدولية وتضمنت الخطة تدابير ملموسة توفر لكبار السن فرصة للتمتع بسلسلة عريضة من الفوائد بما في ذلك الرعاية الطبية ومعاشات الشيخوخة. ومن الناحية العملية تقوم كل منطقة في البلاد بوضع برنامج العمل الخاص بها. وثمة حملة إعلامية لتعزيز فكرة "مجتمع لكل الأعمار" تغطي المسائل الخاصة بالعلاقة بين الفرد والمجتمع ومشاركة كبار السن في الحياة الاجتماعية وصون كرامتهم وقدراتهم الإبداعية وتعلقهم بالقيم الروحية والنهوض بأساليب حياة صحية وتحسين الصحة مدى الحياة. ومما لا شك فيه أن احتفال كازاخستان بالسنة الدولية لكبار السن يثير الوعي في مجتمعنا بضرورة مشاركة كبار السن في المجتمع وإدماجهم فيه على جميع المستويات.

إننا لا يمكننا أن نتكلم عن قضية المسنين دون أن نشير إلى ظاهرة شيخوخة السكان، التي تؤثر بشكل كبير على سياساتنا الاقتصادية والاجتماعية. وطبقا لما أعلنته شعبة السكان التابعة للإدارة الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، سيزداد الجزء من سكان بلدي من الفئة العمرية ٦٠ سنة فأكثر بما يزيد على الضعف بحلول عام ٢٠٥٠. وفي ضوء شيخوخة السكان السريعة والتحولات الديمغرافية المتوقعة التي تمتد إلى القرن القادم، فإننا نعتقد اعتقادا قويا بأن هذه القضية الهامة ستكتسب المزيد من الأهمية في السنوات المقبلة.

ونعتقد أيضا أنه لكي تتكيف مجتمعاتنا مع واقع جديد، يتعين على المجتمع الدولي أن يعالج بشكل شامل ما للشيخوخة من آثار قانونية وضريبية ومالية وآثار تتصل بالعمالة. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر الجمعية العامة بأن الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة المعنية بالاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التي عقدت هذا العام أعربت أيضا عن رأي مفاده أن الاستقرار المبكر لسكان العالم من شأنه أن يقدم مساهمة حاسمة في تحقيق هدف التنمية المستدامة.

وفي رأي وفد بلادي أننا استطعنا تحقيق هدف السنة الدولية لكبار السن وذلك بإثارة الوعي بشكل التغير الديمغرافي السريع لكبار السن على الصعيد العالمي، والترويج لاستراتيجيات العمل من أجل تحسين إدماجهم في الحياة الاقتصادية والثقافية. وللأمم المتحدة ووكالاتها دور حيوي في هذا الصدد. فلنعمل إذن على دعمها على نحو مشترك من خلال أعمالنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥